العدد الحادي عشر
السَّنة السادسة ـ المجلد الأول

المُحرَّم ١٤٤٤هـ
يوليو ٢٠٢٢م

eISSN 2785-8499

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تُعنى بمخطوطات السُّنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

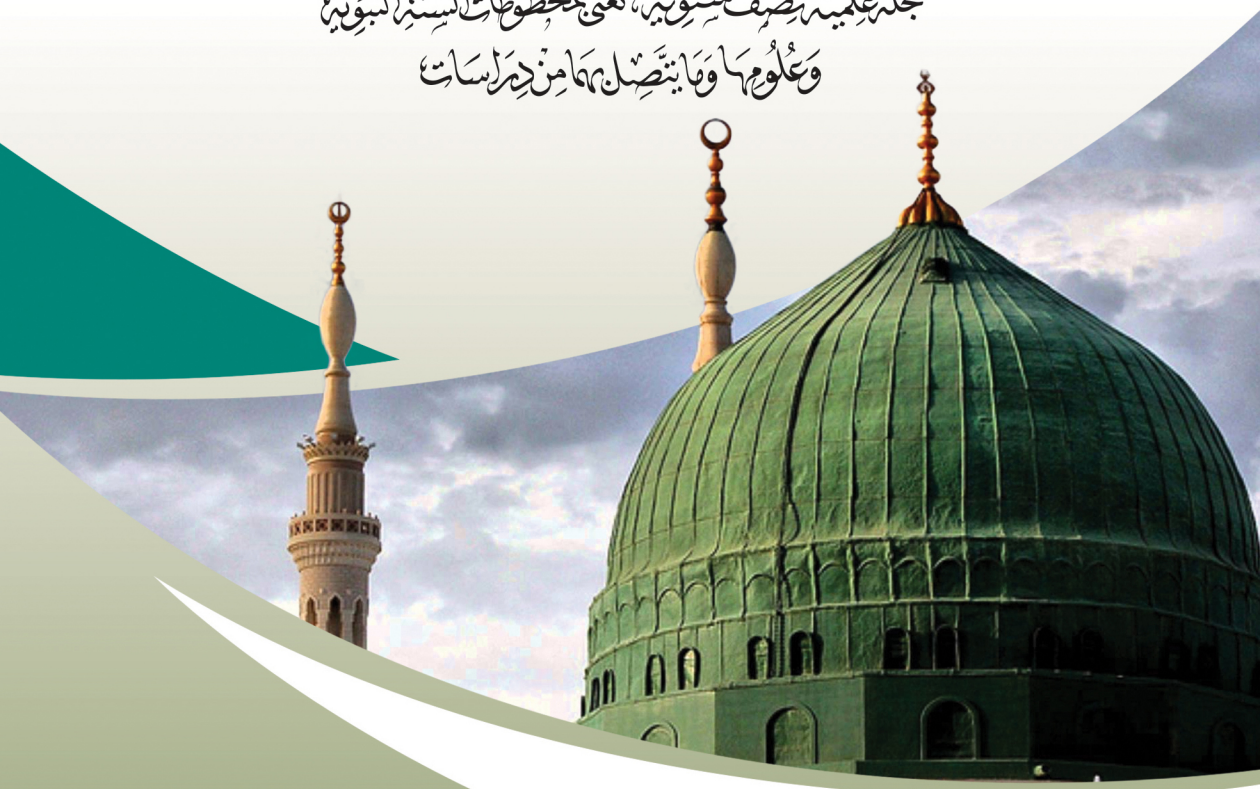

العدد
١١

وقف السنة والتراث النبوي

قال رسول الله ﷺ

«منْ دلَّ على خير فلَهُ مثل أجر فاعِلِه»

رواه مسلم.

نَوادِرٌ

بابٌ يُعنىٰ بنوادر الرَّسائل والمقالات التراثية

ومُقَدِّمات الكتب المطبوعة

صَحِيحُ ابنِ حبَّان

المُسَمَّى

«التقاسيم والأنواع» لابن حبَّان

كتبه

أبو الأشبال

أحمد محمد شاكر

ولد ١٣٠٩هـ = ١٨٩٢م

توفي ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م

تقديم وتحقيق

أشرف عبد المقصود

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2021.12

ملخص البحث

العناية بمقال نادر نشر بـ (المجلة السلفية) سنة ١٣٣٥هـ ، كتبه مُحدِّث الدِّيار المصرية في ذلك الوقت العلامة أحمد محمد شاكر منذ ١٠٥ عامًا عن (صحيح ابن حبَّان) قبل أن يُنْشر، وتكلَّم عن نُسخه المخطوطة والأعمال التي دارت حوله وما ينبغي من جهود لنشره.

ويشتمل المقال على فوائد تتعلق بكتب الصِّحاح عمومًا و (صحيح ابن حبَّان) خصوصًا، وبيان شروطه ومنهجه. كما أنه ترجم باختصار للمُصنف أبو حاتم ابن حبَّان البُستي (ت٣٥٤هـ) ، ثم تكلم على مُرتِّب الكتاب وهو الأمير أبو الحسن علي بن بَلَبَان بن عبد الله، علاء الدين الفارسي الحنفي (ت ٧٣٩هـ)، وتطرَّق لبيان أهمية عمله في ترتيب الكتاب.

فجاء التعليق على المقال مع جمع شتات فرائد الفوائد من كلامه على ابن حبَّان وصحيحه، لتنتظم في عقدٍ واحد يستفيد منه الباحث والدَّارس.

الكلمات المفتاحية:

صَحيحُ ابن حبَّان - التقاسيم - الأنواع - أحمد شاكر

⊙⊙⊙

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

مقالاتُ العلامة أحمد محمَّد شاكر دُرَرٌ علميَّة نفيسة، تستحق العناية، وتُعَدُّ ضمن الرَّوائع التي تركها لنا أَحد كبار علماء النَّهضة التراثية في عَصْرنا[١].

وقد اخترت منها لهذا العَدَد مقالًا نادرًا بعنوان: (صَحِيحُ ابن حبَّان المُسَمَّى: «التقاسيم والأنواع»)، وقد سبق نَشْرُه منذ أكثر من مئة عامٍ، في «المجلة السَّلفيَّة»[٢] التي أنشاها عبد الفتاح قتلان[٣]، ولم تستمر[٤].

وقد رأيتُ جَمْع ما تيسَّر مِمَّا كتبه العلامة أحمد شاكر رحمه الله من كلام يتعلق بابن حبَّان وصحيحه[٥]، لتضم مع هذا المَقَال. وجعلتها في سَبْعِ فوائد بين يدي

(١) بدأ الشيخ رحمه الله كتابة المقالات في الصُّحف والمجلات منذ سنة ١٩١١م، كذا جاء في «ثبت الشيخ أحمد شاكر لمؤلَّفاته وتحقيقاته».
وقد نُشرت بعض مقالاته بصورة جزئية في كتاب «كلمة الحق» بتقديم العلامة عبد السلام هارون، بدار الكتب السَّلفية (السُّنَّة حاليًّا) بالقاهرة، ط١، سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م، ثم نُشرت بدار الرياض بالجيزة ـ مصر، سنة ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٥م، بصورة أوسع، بعناية عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل، بعنوان «جمهرة مقالات العلامة أحمد محمد شاكر»، وقد قمتُ بجمع شواردها وتحقيقها بصورة أشمل، يسَّر الله طبعها.

(٢) المجلة السَّلفية (لصاحبها عبد الفتاح قتلان)، السَّنة الأُولى، العدد٣ (جمادى الآخرة سنة ١٣٣٥هـ = أبريل سنة ١٩١٧م، ص ص ٧٦ ـ ٨٥

(٣) هو عبد الفتاح قتلان، فاضل من دمشق، رحل إلى مصر، وأصدر بها «المجلّة السّلفيّة»، وأسَّس فيها بالاشتراك مع السّيّد محب الدّين الخطيب المطبعة السّلفيّة والمكتبة السّلفيّة. من آثاره: «شواهد لسان العرب»، توفّي في القاهرة سنة ١٣٥٠هـ=١٩٣١م؛ انظر: «معجم المؤلّفين» لعمر رضا كحالة، ٥/ ٢٨٠. وكتابه «شواهد لسان العرب» وصَل فيه إلى آخر حرف الهمزة فقط، وطبع بمصر ١٣٣٥هـ، «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ليوسف سَرْكيس، ١/ ١٢٨٨

(٤) نُشِر منها فقط سنتان، في كل سنة ١٠ أعداد، «**العدد الأول**» من السنة الأولى بتاريخ (ربيع الثاني ١٣٣٥هـ= فبراير ١٩١٧) و«**العدد العاشر**» والأخير من السنة الثانية في (المحرم ١٣٣٧هـ= أكتوبر ١٩١٨م).

(٥) كان قد كتبها بين يدي تحقيقه لـ «الجزء الأول» من «صحيح ابن حبَّان»، وقد ميَّزت ما نقلته في الحواشي من تعليقاته بكلمة (شاكر).

المقال، آخرها فائدة تتعلق بالشيخين أحمد شاكر وشعيب الأرناؤوط رحمهما الله، اللذين قامَا على خدمة «صحيح ابن حبَّان» ونشره .

أهمية البحث:

هو مَقَال رائد في الحَثِّ على نشر «صحيح ابن حبَّان» وإحيائه بطبعه، والكلام على نُسَخِه ومؤلفه ومُرتِّبه، وحثّ القُرَّاء للبحث عن نُسخه في المكتبات العامة والخاصة.

ولتشويق الناس وبيان أهميته يجتزئ من خطبة الكتاب فصلًا لَطيفًا، لينشره مؤقتًا، أوْرَدَ فيه كلام ابن حبَّان في شرطه في الكتاب، وشيئًا من المصطلح، ثم يقول:

«ولنفاسة هذا الكتاب ونُدرته مع شُهرته أَحببتُ أنْ أنشر هذا الفصل ليكون كالعنوان عنه».

ومن حرصه على نَشْر الكتاب يوجه الشيخ أحمد شاكر هذا النداء، فيقول:

«ولعل مَقَالنا هذا يكون سببًا في إحياء ذكره ثم إحيائه بطبعه إنْ وُجِدت منه نسخة كاملة. فمن كان من قُرَّاء هذه المجلة يَعْلَم طريق نسخة منه في مكتبة عامَّة أو خاصَّة في أي بلد من البلاد، فليكتب لمدير المجلة عنه تفصيلًا، ولهُ من المسلمين الشُّكر ثم من الله الأجر» .

وقد تحقَّق للشيخ أحمد شاكر العمل في الكتاب لاحقًا، بعد ٣٥ عامًا، فنَشَر منه جزءًا واحدًا، سنة ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م، وتوفي رحمه الله ولم يتَيسَّر له أن يُكْمِله [(١)] . ثم طُبع الكتاب بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله سنة ١٩٩٣م، وطُبع بعد ذلك طبعات أخرى .

(١) قال الشيخ أحمد شاكر «في ثَبَت مؤلفاته» في وصف طبيعة عمله في الكتاب: «تحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه، ظهر منه المجلد الأول، وقد يزيد على عشرة مجلدات» .

والحديث عن الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله، وخدمته لكتب السُّنَّة يحتاج لتفصيل[١]، ونكتفي هنا بما لخَّصَهُ عن جهوده العلامة عبد السَّلام هارون رحمه الله :

«أمَّا أهلُ الحديث فمَع اعترافهم بإمامته في عصره من الهند شرقًا إلى المغرب غربًا نجد أنه مَنَحَهم خمسة عشر سِفرًا من «مسند الإمام أحمد بن حنبل»[٢]، وعملا رائعًا آخر هو الجزء الأوَّل من «صحيح ابن حبَّان»[٣]، وجزأين من «الجامع الصحيح» للترمذي[٤]، ومُشاركة مع العالم الجليل الشيخ حامد الفقي في إخراج «تهذيب سنن أبي داود»[٥]، ومِن أظْهَر أعماله وأنفعها في هذا المجال شرحه المستفيض لكتاب الحافظ ابن كثير «اختصار علوم الحديث»[٦] في

(١) سأفُصِّل الكلام عليه لاحقًا ـ إن شاء الله ـ في مقالٍ مستقلٍّ، ويُنظر ترجمته في كتابنا: «**منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص**» ص ٤١: ١٤٨، والترجمة التي كتبها له العلامة محمود شاكر بعنوان: «**إمام المحدثين أحمد محمد شاكر**» والتي نشرت بتوثيقنا وتحقيقنا بمقدمة يومياته لعام ١٩٥٠م= ١٣٦٩-١٣٧٠هـ والتي نشرناها بعنوان «**يوميات عالم**» بمركز الوراق بالكويت سنة ١٤٤١هـ= ٢٠١٩م

(٢) «**المُسْند**» للإمام أحمد بن حنبل، الأجزاء من الأول إلى الخامس عشر، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، القاهرة: دار المعارف للطباعة والنشر بمصر، ط١، الفترة من (١٣٧٠هـ=١٩٥١م إلى، ١٣٧٦هـ = ١٩٥٦م) .

(٣) في مقدمة الشيخ عبد السلام هارون (مسند ابن حبَّان) !! وهو وهم! .

(٤) «**الجامع الصَّحيح وهو سنن الترمذي**» لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الجُزءَان: الأول والثاني، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بالقاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ = ١٩٣٧ .

(٥) «**مختصر سنن أبي داود**» للحافظ المنذري، و «**معالم السنن**» للخطابي، و «**تهذيب سنن الإمام ابن قيم الجوزية**»، الأجزاء: الأول والثاني والثالث، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، ط١، مطبعة السنة المحمدية، ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م ..

(٦) «**اختصار علوم الحديث أو الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث**» بتحقيق وتعليق أحمد محمد شاكر، قام بطبعه على نفقته محمود توفيق الكتبي بالسكة الحديد وميدان الأزهر بمصر، مطبعة حجازي بالقاهرة، ط١، ١٣٥٥هـ = ١٩٣٧م.ثم طبع ثانية، بشرح مستقل له كتأليف بعنوان «**الباعث الحثيث بشرح اختصار علوم الحديث**»، مكتبة محمد صبيح، ١٩٥١ م .

مجلد كبير عظيم النفع لعلماء الحديث وطلابه، جَلىَّ فيه الكثير من الغوامض وأَزَالَ فيه كثيرًا من الشُّبهات»(١)

هدف البحث:

هو نشرُ تراث العلماء في العناية بكتب السُّنَّة النبويَّة والتي نُشرت قديمًا، وأصبحت نادرة، ووضعها بين يدي طلاب العلم والباحثين ليستفيدوا منها.

منهج العمل في البحث:

١ـ ضبط النَّص وتنسيقه، ووضع أرقام صفحات المقال بين / / بالنَّص.

٢ـ إضاءة النصّ بالتعليق عليه ببعض الفوائد الحديثية وغيرها، مما تمسّ إليه حاجة المقال .

٣ـ جَمْعُ ما كتبه العلامة أحمد شاكر رحمه الله من كلام يتعلق بابن حبَّان وصحيحه، لتضم مع هذا المَقَال، وجعلتها بين يدي المقال.

والحمدُ للَّه أولًا وآخرًا، وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا .

إسلامبول: في يوم الثلاثاء:

١١ المحرَّم سنة ١٤٤٤هـ.

الموافق ٨ أغسطس ٢٠٢٢م

أشرف عبد المقصود

---

(١) ومنها أيضًا:

١ـ «**ألفيَّة السيوطي في مصطلح الحديث**»، بتصحيح وشرح أحمد محمد شاكر، طُبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ، القاهرة، ط٢، ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م .

٢ـ «**صحيح أبي عبد الله البخاري بشرح الكرماني**»، الجزء الثاني، تصحيح أبي الأشبال أحمد محمد شاكر، مطبعة محمود توفيق، ١٣٥٦ هـ = ١٩٣٧م .

وهناك كتبٌ أخرى ومقالات. تجدها في ببليوجرافيا، ضمن كتابنا: «منهج أحمد محمد شاكر في تحقيق النصوص» ص ١٠٢ – ١٤٨ .

سَبْعُ فَوائدَ منثورة
بين يدي المَقَال

الفائدة الأولى

في تَسْمية الكتاب

⊙ **قال العلامة أحمد شاكر** رحمه الله:

(هذا «صحيحُ ابن حبَّان»، وهو الاسم الذي اخترتُه له، وإِنْ لم يكن أحَدَ الاسمَين اللذَيْن أطلقهما عليه المُؤلِّفان؛ فإنَّ لكتابنا هذا ـ كما عرفت ـ مؤلِّفَيْن: **أحدهما**: الرَّاوي والجَامِع والمُختار، والمُصَنِّف ـ على نمطٍ معيَّن، ونظام مبتدع. **والآخَر**: المُرَتِّبُ على الوضع الحالي، على الكتب والأبواب، التي صُنِّفَتْ عليها أكثر دواوين العلم، في الحديث والفقه، منذ عهد مالك في «الموطَّأ»، ثم مَنْ تَبِعَهُ من الأئمة والعلماء، على تباين آرائهم في التقسيم والتبويب، وطُرق اختيارهم في التقديم والتأخير.

وإِنَّما اخترتُ هذا الاسم ـ «**صحيح ابن حبَّان**» ـ دون الاسمين الآخرين؛ لأنه المُطَابق للكتاب ـ على الحقيقة؛ فعلى أيّ ترتيبٍ كان؛ فهو «صحيح ابن حبَّان»، وهو الاسم الأشهر والأَسْيَرُ على ألسنة المحدثين والفقهاء والمخرِّجين، وعلى أَلْسِنةِ الناس كافة، يقولون إذا نسبوا إليه حديثاً: «أخرجه ابن حبَّان في صحيحه»، أو: «صَحَّحَهُ ابن حبَّان»، أو نحو ذلك من العبارات. فهو في لسانهم أبداً «صحيح ابن حبَّان». يريدون: أنَّه رواه وأخرجه، واختاره وصحَّحَه، فسواء تقدم الحديث أو تأخر ـ في ترتيب ابن حبَّان الذي صَنَع ـ فهو حديث رواه في كتابه، مختارًا له على شَرْطِه، ومُصَحِّحاً.

هذا إذا ما خَرَّجُوا منه حديثًا، أو نسبُوه إليه، على الأكثر الغالب، الذي يندُرُ أن يقولوا غيره. أما إذا ما تحدَّثُوا عن الكتاب نفسه، في كتب المصطلح، أو كتب التراجم ـ ونحوها ـ فإنهم أكثر ما يقولون في تسميته: «التقاسيم والأنواع».

وهذا الاسم هو الذي كنا نعرف به الكتاب من أقوالهم قبل أن نَراه، وكنَّا نظن ـ بكثرة ما كرَّرُوه وقالوه ـ أنه اسمُه العَلَم الذي وضعه له مؤلفهُ الحافظ الكبير. وفي النُّدْرة النادرة أن يطلقوا عليه اسم «الأنواع» فقط؛ كما صنع الحافظ الذهبي في ترجمة ابن حبَّان في كتاب «تذكرة الحافظ» (٣/ ١٢٦)، قال: «**قال ابن حبَّان في كتاب (الأنواع)، أو (كتاب الأنواع والتقاسيم)**»! كما صنع صاحب «كشف الظُّنون»!

ثم كان من توفيق الله أن وقَعَتْ لي القطعة الأولى من الكتاب، وهي قطعةٌ أستطيع أن أثق بها؛ فوجدت فيها عنوان الكتاب هكذا:

الجزء الأول من «المُسند الصَّحيح على التقاسيم والأنواع

من غير وجود قَطْعٍ في سَنَدِها، ولا ثُبُوت جرح في ناقليها»[١]

فَرَجَحَ عندي ـ بل استيقنتُ ـ أن هذا هو الاسم الصحيح للكتاب، الاسم الذي سمَّاه به مُؤَلِّفِه. وزَادَني بذلك ثقة: أن الحافظ الذهبي نقل في ترجمة ابن حبَّان في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١٢٦) بعض ما قال أبو سعيد الإدريسي[٢] في الثناء على ابن حبَّان قال:

«كان على قضاء (سمرقند) زمانًا، وكان من فقهاء الدين، وحُفَّاظِ الآثار، عالما بالطب والنجوم، وفنون العلم، صنَّفَ «المُسْنَد الصَّحيح»، و«التاريخ»...» إلخ.

---

(١) طبع الكتاب بهذا العنوان مضافًا إليه «صحيح ابن حبَّان» بوزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية بقطر سنة ١٤٣٣ = ٢٠١٢م بتحقيق: محمد علي سونمر، وخالص آي ديمير، في ٨ مج.

(٢) هو الحافظ العالم أبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن إدريس، مُحَدِّث سمرقند ومُصَنِّف تاريخها، كان حافظًا جليل القَدْر كثير الحديث، توفي مع الحاكم أبي عبد الله في سنة واحدة، سنة ٤٠٥. ترجمة الذهبي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ٢٤٩- ٢٥٠، والسمعاني في «الأنساب» (ورقة ٢٢). (شاكر).

فهذا حافظ قديم، معاصر لابن حبَّان، سمع من شيوخ أقدم منه، مثل أبي العباس الأصم، المتوفى سنة ٣٤٦هـ، قبل ابن حبَّان بنحو ٨ سنوات، وهو من طبقة الحاكم تلميذ ابن حبَّان.

هذا المؤرِّخ القديم ـ المُعاصر ـ سَمَّى الكتاب بأوَّل الاسم ـ على القطعة التي أشرنا إليها. والظاهر أنه قال هذا في كتابه الذي صنَّفه في تاريخ سمرقند. وما يدرينا: لعل الحافظ الذهبي اختصر اسم الكتاب فذكر أوله فقط «المُسْنَد الصَّحيح»، إذا كان أبو سعيد الإدريسي ذكره كاملاً.

لكن القرائن تكاد تقطع بصحةِ ما استيقنَّا، لذِكْر كلمةِ «المُسْنَد الصَّحيح» في كلام الإدريسي، ولذِكْر اسم «التقاسيم والأنواع» على أَلْسِنَة المُحَدِّثين عامة، فهما جزءان من اسم الكتاب، وليس واحدًا منهما بمفرده اسمًا كاملاً له.

والأمير علاء الدين الفارسي لم يصنع في كتاب ابن حبَّان غير الترتيب والتبويب المُسْتَحدَث، لم يَخْرم منه كلمةً، ولم يُسْقِط منه حَرْفًا. أَثْبَتَ أن الكتاب كلِّه بنصِّه في مواضعه في الكتاب الجديد، حتى الخطبة وما بعدها وخواتيم الأقسام، أثبتها كلها في مقدمة «الإحسان». فكان كتابهُ كما كان أصلُه «صحيح ابن حبَّان»)[1] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) مقدمة «صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ٨-١٠.

الفائدة الثانية

«الإِحْسان» فهرسٌ حقيقيٌّ كاملٌ لـ «صحيح ابن حبَّان»

⊙ **قال العلامة أحمد شاكر** رحمه الله:

(وشيءٌ آخَرُ دقيقٌ عجيبٌ نادرٌ، صنَعه الأميرُ علاء الدِّين، لم أكنَ لأَظُنَّ أنْ أجدَه في شيء من كتب المتقدمين، وهو الفهرسُ الحقيقي الكامل[١].

فقد يعلم القارئون أَنِّي تحدَّثتُ في مقدّمات بعض كتبي وغيرها، كـ «مقدمة شرحي لسنن الترمذي»[٢]، في شأْن الفهارس، وغَلَطِ أهل هذا العصر في ظنِّهم أنها عمل إفرنجي طَبَّقَهُ المستشرقون على كتبنا التي قاموا بنشرها. وبيَّنْتُ أنّ فكرةَ الفهارس فكرةٌ عربيَّة إسلاميَّة، لم يعرفها الإفرنجُ ولا خطرتْ ببالهم إلا في عصور متأخرة، وأن العرب سبقوهم بقرونٍ طوالٍ في ترتيب اللغة على الحروف في المَعاجم، وفي كتب التراجم وغيرها على الحروف، كما صنَع الخليلُ بن أحمد ومَن تَبعه في اللغة، وكما صنع البخاريُّ ومَن تبعه في التراجم. وبيَّنْتُ أنّ هذه محاولاتٌ للفهارس، لم يمنعهم عن جعلها فهارسَ حقيقةً إلا عدمُ وجود المطابع[٣].

---

(١) للاستزادة لأمثلة الكشافات التحليلية بالألفاظ في الزمن المبكر في الحضارة العربية الإسلامية، انظر: «تكشيف نصوص التراث العربي والأجنبي» ، لأستاذنا الدكتور كمال عرفات، ص ٥٧- ٦٥ .

(٢) «مقدمة سنن الترمذي» ١/ ٤٣- ٦٠ .

(٣) يقول رحمه الله: «وأنا أظن - بل أكاد أوقنُ - أنه لو وجدت المطابعُ في العصور السالفة، بين أيدي أئمتنا المتقدمين، لكانوا أكثر انتفاعًا بها مِنَّا، ولَوَضعوا كتبهم في التراجم - كلِّها أو جلِّها - على الطبقات، ثم ألحقوا بها ما شاءوا من فهارسَ ؛ تسهيلاً للمستفيد والباحث»، وقوله: «فالعربُ هم أسبقُ الأمم الحديثة قاطبة إلى القواميس تأليفًا واستعمالًا للترتيب الهجائي، ومع ذلك فإن أكثر المتأدبين يعتقدون أن الترتيب الهجائي شيء ابتدعه الإفرنج، واختصت به القواميس الإفرنجية» ! فإذَنْ: أولُ معجم لَطِيني ظهر في أوربة كان في القرن الثالث عشر الميلادي أو بعده، وأولُ مجموعةٍ هجائية للكلمات الإنجليزية ظهرت في القرن السابع عشر أو بعده .**فالشرقُ شَرْقٌ، والغَرْبُ غربٌ: الشرقُ دائمًا ابتكارٌ وإنشاءٌ، والغربُ دائمًا تقليدٌ ثم تنظيمٌ !!**» (شاكر) «مقدمة سنن الترمذي» ١/ ٤٥- ٤٦.

⊙ **أمّا هذا الكتابُ، «الإحسان»** فقد وجد مؤلِّفُه الأميرُ علاء الدين الفارسي أمامَه كتابًا منظّمًا على التقاسيم والأنواع، ولأقسامه وأنواعه أرقامٌ؛ فَوَاتَتْهُ الفكرةُ السليمة، وأَسعفهُ العقلُ النَّيِّـرُ، فجعل كتابَه فهرسًا حقيقيًّا لكتاب ابن حبَّان، فوضعَ بإزاء كل حديث رقمَ النوع الذي رواه فيه ابنُ حبَّان، وبيَّن القسمَ الذي فيه النوعُ. وهاك نصَّ كلامه، فيما يأتي في مقدمته (ص ١١٠ - ١١١ من المخطوطة)، قال:

> **«واعلم أني وضعتُ بإزاء كل حديث بالقلم الهندي صورةَ عدد النوع الذي هو منه في كتاب التقاسيم والأنواع؛ ليتيسَّر أيضًا كَشْفُه من أصله من غير كلفة ومشقة. مثاله: في كتاب (التقاسيم والأنواع)؛ ليتيسَّر أيضًا كَشْفُه من أصله من غير كلفة ومشَقَّة. مثاله: إذا كان الحديث من النوع الحادي عشر، مثلاً - كان بإزائه، هكذا ١١ . ثم إن كان من القسم الأوَّل، كان العدد المرقوم مجردًا عن العلامة، كما رأيتَه وإن كان من القسم الأوَّل، كان العدد المرقوم مجردًا عن العلامة، كما رأيتَه وإن كان من القسم الثاني، كان تحت العدد خطّ ١١، هكذا. وإن كان من القسم الثالث، كان الخطّ من فوقه، هكذا ١١ . وإن كان من القسم الرابع، كان العددُ بَيْنَ خطَّيْن، هكذا ١١ . وإن كان من القسم الخامس، كان الخطَّانِ فوقه، هكذا ١١ . توفيرًا للخاطر، وتيسيرًا للناظر».**

فهذا فهرسٌ حقيقيٌّ، صَنَعَهُ عَقْلٌ مُنَظَّمٌ دقيقٌ، نافِذٌ لَمَّاحٌ. ولا أذكر أني رأيت فهرسًا على هذا النحو لمؤلِّف أقدم من الأمير علاء الدِّين.

⊙ وقد صنَع رجلٌ عالمٌ فقيهٌ مُحَدِّث، متأخِّر عنه قليلًا، من طبقة تلاميذ تلاميذه، فهرسًا نحو هذا: وهو **العلامة جمال الدين نصر الله بن أحمد بن**

محمد التُّسْتَري البغدادي الحنبلي[١]، فإن معاصره الحافظ ابن رجب البغدادي الحنبلي[٢] ألّف كتاب «القواعد»، وهو في القواعد الفقهية، رتَّبه على قواعد مرقمة، من القاعدة الأولى، إلى القاعدة ١٦٠. ومثل هذه القواعد تنطوي على كثير من فروع الفقه؛ لأنها عليها بُنيتْ، ومنها استُنبطتْ.

فجاء جمال الدِّين الحنبلي هذا، وصنع فهرسًا جيّدًا لكتاب «القواعد»، رتّب فيه الفروعَ الفقهية التي نُثِرَتْ في الكتاب، على أبواب الفقه، ووضع عقيب كل مسألة رقمَ القاعدة التي هي فيها بحروف الجمَّل «**مرموزةً بالأحمر**». وقال

> **«مثال ذلك: إذا كان عقيب المسألة «ق ن ج». فاعلم أن القافَ بمئة، والنونَ بخمسين، والجيمَ بثلاثة، فاطْلبِ القاعدةَ الثالثة والخمسين بعد المائة، تجد المسألة في القاعدة المذكورة»**[٣].

وما ندري، لعل في ذخائر علمائنا الأقدمين من أمثال هذا كثير. خصوصًا للكتب التي رتّبها مؤلِّفُوها على أقسامٍ أو أنواعٍ مرقّمةٍ معدودةٍ، كما صنع ابنُ حبَّان في «التقاسيم»، وابنُ رجب في «القواعد»)[٤] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) ولد ببغداد، سنة ٧٣٣، ثم نزل القاهرة، وأقام بها حتى مات، في ٢٠ صفر سنة ٨١٢، وله ترجمة في «الضوء اللامع»، ١٠/ ١٩٨ و «الشذرات»،٧/ ٧٠. (شاكر).
قال ابن حجر: «اجتمعت به فاستفدت منه وسمعت من إنشائه وقد حدث بـ«جامع المسانيد» لابن الجوزي بإسناد نازل». «إنباء الغمر»، ٦/ ١٩٦.

(٢) هو الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد رجب الحنبلي، مؤلف طبقات الحنابلة وغيرها، ولد ببغداد، ثم قدم دمشق صغيرًا مع أبيه سنة ٧٤٤، ومات بها ليلة ٤ رمضان سنة ٧٩٥. له ترجمة في الدرر الكامنة ٢: ٣٢١ - ٣٢٢، والشذرات ٦: ٣٣٩- ٣٤٠، رحمه الله. (شاكر).

(٣) طُبع كتاب القواعد بمصر، سنة ١٣٥٢، بنفقة الصَّديق الكبير والوزير الجليل، الشيخ فوزان السابق ـ حفظه الله ـ طبعه السَّيِّد محمد أمين الخانجي رحمه الله. وطبع في «ذيله» فهرس جمال الدين، ولكنه وضع بجوار المسائل رقم القاعدة بالرقم الهندي المعروف بدل حروف الجُمَّل، وزاد على ذلك رقم الصفحة في النسخة المطبوعة، فكان هذا أكثر تيسيرًا، وأقرب منالًا. (شاكر).

(٤) مقدمة «صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدِّين الفارسي، ١/ ١٧-١٩.

الفائدة الثالثة

الكتب التي أُلِّفَت على «صحيح ابن حبَّان»

⊙ قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله:

(وقد عُني بصحيح ابن حبَّان، بعضُ العلماء، بعد الأمير علاء الدين الفارسي.

⊙ ففي «كشف الظنون» (٢: ٧٧ و ١٠٧٥):

[١] «اختصره سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقِّن الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٤»[(١)].

وفيه أيضًا (٢: ٢٦٧ و ١٤٠٠):

[٢] «جرّد زوائده على الصحيحين الشيخ الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المصري الشافعي، المتوفى سنة ٨٠٧ [(٢)]**، وسمَّاه: «موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبَّان»**).

وكتاب الحافظ الهيثمي هذا، في زوائد ابن حبَّان، ذكره أيضًا الحافظ ابن فهد في «ذيل تذكرة الحفاظ» (ص ٢٤٠) باسم «موارد الظمآن لزوائد ابن حبَّان».

⊙ وكذلك ذكره الحافظ السَّخاوي في ترجمة الهيثمي فقال:

«وكذا أفرد زوائد صحيح ابن حبَّان على الصَّحيحين».

و«مختصر ابن الملقّن» و«زوائد الهيثمي» هذان لم نرهما، ولم نسمع أنه يوجد شيء منهما في المكاتب المعروفة، ولو وجد كتاب الهيثمي لكان ذا فائدة

---

(١) لسراج الدين ابن الملقن ترجمة في الضوء اللامع ٦: ١٠٠- ١٠٥، والشذرات ٧: ٤٤- ٤٥، وذيول تذكرة الحفاظ ١٩٧- ٢٠٦ و ٣٩٦. (شاكر)

(٢) للحافظ الهيثمي ترجمة في الضوء اللامع ٥: ٢٠٠- ٢٠٣، والشذرات ٧: ٧٠، وذيول تذكرة الحفاظ ٢٣٩- ٢٤٤ و ٣٧٢- ٣٧٣. (شاكر)

جمة لنا في إخراج هذا الصحيح[١].

أما كتاب ابن الملقن في الاختصار فما أظنه ذا فائدة كبيرة؛ لأنه كان معروفًا بالتساهل في تآليفه وعدم التحرير، كما وصفه بذلك معاصروه وتلاميذه، رحمه اللَّه، ولأن غاية اختصاره - فيما أظن - أن يحذف الأسانيد والمكرر من الأحاديث، وليس في هذا كبير فائدة إن كان. وممَّا صَنَعَهُ ابن الملقن أيضًا ممَّا يتعلّق بـ «صحيح ابن حبَّان»، كتابٌ فيه تراجم رجاله مع رجال كتب أخرى.

⊙ ففي ترجمته من «الضوء اللامع» ٦: ١٠٢، نقلاً عن الحافظ ابن حجر، قال:

> «**ومن تصانيفه** [أي ابن الملقِّن] **ممَّا لم أقف عليه: «إكمال تهذيب الكمال». ذكر فيه تراجم رجال كتبٍ ستَّةٍ، وهي: أحمد، وابن خزيمة، وابن حبَّان، والدارقطني، والحاكم**[٢]. **قلت ـ القائل السَّخاوي ـ: قد رأيت منه مُجلدًا، وأَمْرُه فيه سَهْل**».

⊙ وأشار إليه صاحب «كشف الظنون» إشارة عابرة (٢: ٣٣٠، ١٥١٠)، أثناء الكلام على كتاب «الكمال في معرفة الرجال» للمقدسي، وهو الأصل الذي بُني عليه «التهذيبُ» وغيره من فروعه.

قال: «**وإكمال التهذيب للسِّراج عمر بن علي الملقِّن، المتوفى سنة ٨٠٤**».

ويظهر لي من هذا أن صاحب «كشف الظنون» لم يره، ولو رآه لوصفه كعادته)[٣] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) نشره صديقه الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة بـ «المطبعة السلفية»، سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٢، ثم توالت الطبعات، ومنها طبعة حسين سليم أسد وعبده كوشك بدار الثقافة العربية ١٤١١هـ-١٤١٢، في ٩ مج.

(٢) هكذا في «الضوء اللامع»، أسماء كتب خمسة، فلا أدري أسقط اسم الكتاب سهوًا من الحافظ ابن حجر، أم هو خطأ ناسخ أو طابع. (شاكر).

(٣) مقدمة «صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ١٩-٢٠.

الفائدة الرابعة

صحيح ابن حبَّان ومنزلته بين الصِّحاح

⊙ **قال العلامة أحمد شاكر** رحمه الله:

(«صحيح ابن حبَّان» كتاب نفيس، جليل القدر، عظيم الفائدة. حرَّره مؤلفه أدقّ تحرير، وجوَّده أحسن تجويد، وحقَّق أسانيده ورجاله، وعلَّل ما احتاج إلى تعليل من نُصوص الأحاديث وأسانيدها. وتوثق من صِحَّة كل حديث اختاره على شرطه. ما أظنُّه أخلَّ بشيءٍ مما التزم به، إلا ما يُخطئ فيه البشر، وما لا يخلو منه عالم مُحَقِّق.

وقد رتَّب علماءُ هذا الفنّ ونُقَّادُه، هذه الكتبَ الثلاثَ، التي التزم مُؤلِّفوها روايةَ الصحيح من الحديث وحدَه، أعني الصحيحَ المجرَّد، بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي:

ـ صحيح ابن خُزَيمة ـ صحيح ابن حبِّان ـ المستدرك للحاكم.

ترجيحًا منهم لكل كتاب منها على ما بعده، في التزام الصحيح المجرَّد. وإِن وافق هذا مصادفةً ترتيبَهم الزمنيَّ، عن غير قصدٍ إليه.

وهاكَ بعضَ ما قالوا في ذلك:

⊙ فذكر ابنُ الصلاح في كتاب «علوم الحديث» (ص ١٦ – ١٨ من طبعة حلب سنة ١٣٥٠ بشرح الحافظ العراقي)، في الكتب التي يستفيد منها طالبُ الحديث الزيادةَ في الصحيح على ما في الصحيحين، ما نصه: «**ويكفي مجرد كونه موجودًا في كتب من اشترط منهم الصحيحَ فيما جَمعه، ككتاب ابن خزيمة**».

ثم تحدّث عن «المستدرك» للحاكم، وذكر أنه: «**واسع الخَطْو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به**».

ثم قال: «**ويُقاربه في حكمه صحيحُ أبي حاتم بن حبّان البُسْتِيّ**».

وعقَّب عليه في هذا الموضع الحافظُ العراقي، فقال:

«**وقد فهم بعضُ المتأخرين من كلامه ترجيحَ كتاب الحاكم على كتاب ابن حبَّان، فاعترض على كلامه هذا بأن قال: أمّا صحيح ابن حبَّان، فمن عَرف شرطَه واعتبر كلامه عرف سموَّه على كتاب الحاكم. وما فهمه هذا المعترض من كلام المصنف ليس بصحيح. وإنما أراد أنه يقاربه في التساهل. فالحاكم أشدُّ تساهلا منه، وهو كذلك**».

⊙ قال الحازمي: «**ابن حبَّان أَمْكَنُ في الحديث من الحاكم**».

⊙ وقال الحافظ العراقي في «شرح أَلْفِيَّته في المصطلح» (ج ١ ص ٥٤ طبعة فاس سنة ١٣٥٤، و ج ١ ص ١٩ طبعة مصر سنة ١٣٥٥):

«**ويؤخذ الصحيح أيضًا من المصنفات المختصَّة بجمع الصحيح فقط، كـ صحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة، وصحيح أبي حاتم محمد بن حبَّان البُسْتي، المُسمَّى بـ «التقاسيم والأنواع»، وكتاب المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم**».

⊙ وقال السَّخاوي في شرح ألفية العراقي (ص ١٤ طبعة الهند) عند القول بأن ابن حبَّان يُداني الحاكم في التساهل:

(**وذلك يقتضي النظرَ في أحاديثه أيضًا؛ لأنه غير متقيّد بالمعدَّلين، بل ربما يخرِّج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراجُ الحسَن في الصحيح. مع أن شيخنا** [يريد الحافظَ ابن حَجَر] **قد نازَع في نسبته**

إلى التساهل إلا من هذه الحيثية. وعبارتُه: إن كانت باعتبار وجدانِ الحَسَن في كتابه، فهي مُشَاحَّة في الاصطلاح؛ لأنه يُسميه صحيحًا. وإن كانت باعتبار خفة شروطه، فإنه يخرّج في الصحيح ما كان راويه ثقةً غيرَ مُدَلِّسٍ، سمعَ من فوقَه، وسمع منه الآخذُ عنه، ولا يكونُ هناك إرسالٌ ولا انقطاعُ، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كلٌّ مِن شيخه والراوي عنه ثقةً، ولم يأت بحديث منكَر، فهو عنده ثقة. وفي كتاب «الثقات» له كثيرٌ ممن هذه حالُه. ولأجل هذا ربما اعترضَ عليه في جعلهم من الثقات من لم يَعرف اصطلاحَه، ولا اعتراضَ عليه، فإنّه لا يُشَاح في ذلك.

قلت [القائل السخاوي]: ويتأيَّد بقول الحازمي: ابنُ حبَّان أَمْكنُ في الحديث من الحاكم. وكذا قال العماد بن كثير: «قد التزم ابنُ خُزيمة وابن حبَّان الصحةَ، وهما خير من المستدرك بكثير، وأَنْظَفُ أسانيدَ ومُتُونًا». وعلى كل حال فلا بدَّ من النظر للتمييز. وكم في كتاب ابن خزيمةَ أيضًا من حديث محكومٍ منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة الحُسْن. بل وفيما صححه الترمذي من ذلك جملةٌ، مع أنه ممن يفرق بين الصحيح والحسن».

⊙ ونقل السيوطي في «تدريب الراوي»(ص ٣١ - ٣٢) كلام الحافظ ابن حجر، بنحو مما نقله السخاوي، ولكنه لم يذكر قائله، وزاد بعد الكلام على شرط ابن حبَّان:

«وهذا دون شرط الحاكم، حيث شرط أن يخرّج عن رُوَاةٍ خَرَّجَ

لمثلهم الشيخان في الصحيح. فالحاصل: أن ابن حبَّان وَفَّى بالتزام شروطه، ولم يُوَفِّ الحاكم».

وفي «كشف الظنون» (٢: ٧٧ الطبعة الأولى، ١٠٧٥ الطبعة الثانية):

«قال ابن حجر في «النُّكت»: وفيه تساهل، لكنه أقل من تساهل الحاكم في المستدرك. قيل: هذا غير مسلَّم، وليس عند البُسْتِي تساهل. وإنما غايتُه أنه يسمّى الحَسن صحيحًا. فإنه وَّفى بالتزام شروطه، ولم يُوَفّ الحاكم. ذكره البِقَاعي».

⊙ وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، في كتاب «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار» (١: ٦٤) بعد أن نقل كلام العراقي في «شرح الألفية»:

«قال ابن النَّحوي[1] في «البدر المنير»: غالب «صحيح ابن حبِّان» منتزَع من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة».

وقال السيوطي في «تدريب الراوي» (ص ٣٢):

«صحيح ابن خُزيمة أعلى مرتبةً من «صحيح ابن حبَّان»؛ لشدة تحرِّيه، حتى إنه يتوقّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إنْ صحَّ الخبرُ، أو إنْ ثبتَ كذا، ونحو ذلك».

⊙ وقد لخَّصَ شيخنا العلامة الكبير الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله أكثر هذه

(١) هو الإمام ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص الأنصاري عمر بن علي بن أحمد بن محمد بن عبد الله، المصري الشافعي، ويعرف بابن النَّحْوِيّ، لأن أباه كان نَحْويًا، يُعدُّ من أكابر علماء الحديث والتاريخ والفقه، توفي بمصرَ ليلةَ الجمعة لسِتَّ عشرةَ ليلة مضين من ربيعٍ الأول لعام ٨٠٤هـ.
ترجمته في: «الضوء اللامع» للسخاوي ٦/ ١٠٠ـ١٠٥، ومقدمة تحقيق كتابه «التوضيح لشرح الجامع الصحيح» ١/ ١٩٦ . وكلامه في «البدر المنير» ١/ ٤٣٠، وسيأتي رد الشيخ أحمد شاكر بعد قليل.

الأقوال، في كتابه (توجيه النظر إلى أصول الأثر، ص ١٤٠ طبعة الخانجي بمصر سنة ١٣٢٨).

⊙ ونقل شيخنا العلامة السَّيد جمال الدين القاسمي رحمه الله، في كتابه (قواعد التحديث ص ٢٣١ طبعة دمشق سنة ١٣٥٢) عن مقدمة «جمع الجوامع» للحافظ السيوطي، وهو «الجامع الكبير»، ما نصه:

«**جميع ما في الكتب الخمسة: خ، م، حب، ك، ض + -**[1]:
صحيح، فالعَزْوُ إليها مُعْلِمٌ بالصحة، سوى ما في المستدرك من المتعقَّب، فأنبّه عليه. وكذا ما في موطأ مالك، وصحيح ابن خزيمة، وأَبي عَوَانة، وابن السِّكَن. والمنتقى لابن الجارود، والمستخرجات، فالعَزْوُ إليها مُعْلِمٌ بالصحة أيضًا».

وما أظن أن السيوطي قصد بهذا إلى تأخير درجة صحيح ابن خزيمة في الصحة بعد «صحيح ابن حبَّان» و«مستدرك الحاكم». إنما الظاهر من صنيعه أنه ذكر الرموز الاصطلاحية لبعض الكتب أولاً، كما نقل عنه القاسمي قبل (ص ٢٣٠ - ٢٣١).

وكما صنع هو في مقدمة الجامع الصغير، ثم حين أراد أن ينصّ على قاعدة يعرف بها القارئ الأحاديث الصحيحة بالعزو إلى الكتب فقط، ذكر الكتب الخمسة التي لها رموز عنده، ثم عقّب عليها بالكتب التي ليس لها رمز، فذكرها بأسمائها.

وهذه النُّصوص التي نقلتُ، هي أجودُ ما وجدتُ من أقاويلهم وأَدَقُّه.

ولستُ أدري: أَيسْلَمُ لهم ما ذهبوا إليه من تقديم «صحيح ابن خزيمة» في

(١) هي رموز مصطلح عليها، يرمز بها إلى: البخاري، مسلم، ابن حبَّان، في صحاحهم، الحاكم في المستدرك، الضياء المقدسي، في المختارة، على التوالي. (شاكر).

درجة الصحة على «صحيح ابن حبَّان» ؟ فلعلَّه ! فإني لم أر صحيح ابن خزيمة، حتى أتأَملَه وأقطعَ فيه برأيٍ أو أُرَجِّح، والأنظارُ تختلف.

ولكني أستطيع أن أجزم أو أرجّح أن ابن حبَّان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطا دقيقةً واضحةً بينةً، وأنه وفى بما اشترط، كما قال الحافظ ابن حجر[١]، إلّا ما لا يخلو منه عالم أو كتاب، من السَّهو والغلط[٢]، أو من اختلاف الرَّأي في الجرح والتعديل، والتوثيق[٣] والتضعيف، والتعليل والترجيح.

وستَرى شروطه في مقدِّمة كتابه، إنْ شاء الله. فقد سَاقها الأمير علاء الدين الفارسي بنصّها حرفًا حرفًا. وهو - فيما رأَينا من كتابه - قد أخرج كتابَه مستقلاًّ،

---

(١) يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني ﷺ: «حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبَّان صلاحية الاحتجاج بها، لكونها دائرة بين الصحيح والحَسَن، ما لم يظهر في بعضها عِلَّة قادحة» «النُّكت على ابن الصلاح» (١/ ٢٩١).

(٢) يقول العلامة المعلمي اليماني ﷺ : «والمعروف مما ينسب ابن حبَّان فيه إلى الغلط أنه يذكر بعض الرواة في (الثقات) ثم يذكرهم في (الضعفاء) ، أو يذكر الرجل مرتين أو يذكره في طبقتين ونحو ذلك. وليس بالكثير وهو معذور في عامة ذلك وكثير من ذلك أو ما يشبهه قد وقع لغيره كابن معين والبخاري» «التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» (١/ ٦٦٧).

(٣) **أما توثيق ابن حبَّان للرواة، فأجود ما قيل فيه هو قول المعلمي اليماني ﷺ:**

(والتحقيق أن توثيقه ـ أي: ابن حبَّان ﷺ ـ على درجات:

الأولى: أن يصرح به كأن يقول «كان متقنا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبَّان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرفَ ذاك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى: لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، **والثانية**: قريب منها، **والثالثة**: مقبولة، **والرابعة**: صالحة، **والخامسة**: لا يؤمن فيها الخلل. والله أعلم). اهـ. «التنكيل» (١/ ٦٦٩).

لم يبنه على الصحيحين ولا على غيرهما، إنما أخرج كتابًا كاملاً[١].

وفي «الشذرات»[٢]، في ترجمة ابن حبَّان: «**وأكثرُ نُقَّاد الحديث على أن صحيحه أَصَحُّ من سنن ابن ماجة**».

وأما الحاكم أبو عبد الله، فإِنه بنَى كتابه (المستدرك) على الصحيحين، التزم فيه إخراج أحاديث لم يخرجها واحد منهما، على أن تكون على شرطهما أو شرط أحدهما. كما هو ظاهر من صنيعه ومن اسم كتابه.

وعندي أنه لم يتساهل في التصحيح، كما نبزه بذلك كثير من العلماء. وإنما خرج كتابه مسوَّدةً لم تُبيض ولم تحرَّر، فكان فيه ما كان من تصحيح أحديث ضعاف، ومن إخراج أحاديث أخرجها الشيخان أو أحدُهما. وقد استدرك عليه الحافظ الذهبي في تلخيصه كثيرًا مما أخطأ فيه. ولم يَخْلُ استدراكُ الذهبي نفسه أيضًا من خطأ في التصحيح أو التضعيف، والجرح أو التعديل. كما يتبيّن ذلك لمن مارس الكتابَ وتتبّع كثيرًا منه. وليس هذا مقام تفصيل ذلك)[٣] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) وهذا رد من الشيخ أحمد شاكر على ابن الملقن فيما حكاه عنه قبل قليل، ص ١٨٣ .
يقول الشيخ شعيب الأرناؤوط ﷺ: «ثم هذا صحيح ابن حبَّان فيه ٧٤٩٥ حديثًا، لم يرو فيه عن شيخه ابن خزيمة سوى ٣٠١ حديثًا، فكيف يكون غالب كتابه منتزعا من كتاب شيخه؟». انظر: مقدمة تحقيقه لـ«صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان» ، ١/ ٤٣ .

(٢) «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» لابن العماد ، ٤ / ٢٨٦.

(٣) مقدمة « صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ١١-١٥ .

الفائدة الخامسة

ترجمة ابن حبَّان (- ٣٥٤)[١]

⊙ قال العلامة أحمد شاكر رحمه الله:

(لابن حبَّانَ تراجمُ حافلةٌ في مصادر التاريخ المعتمدة، واستيعابُها يطولُ به الكلام. وقد ترجم له الأمير علاء الدين الفارسي، في مقدِّمة هذا الكتاب (الإحسان)، ترجمةً متوسطة. أرى أنها كافية، مع الإشارة إلى مصادر ترجمته التي وصلتْ إليّ. فأوسعُ ترجمةٍ رأيتُها، ترجمتُه في «معجم البلدان لياقوت»، في مادة «بُسْت»، البلد الذي يُنسب إليه «ابن حبَّان البُسْتِي»، (٢: ١٧١ - ١٧٨).

وترجم له أيضًا:

- الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفّاظ» (٣: ١٢٤ - ١٢٩)، وفي «الميزان» (٣: ٣٩).
- والحافظ ابن كثير في «تاريخه» (١١: ٢٥٩).
- والسَّمعاني في «الأنساب» (الورقة ٨٠).
- وابن الأثير في «اللباب» (١: ١٢٢ - ١٢٣). وفي «التاريخ» (٨: ٢٠٣).
- والحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٥: ١١٢ - ١١٥).
- والصلاح الصَّفَدي في «الوافي بالوَفَيَات» (٢: ٣١٧ - ٣١٨).
- وابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٢: ١٤١ - ١٤٣).
- وابن تَغْرِي بَرْدِي في «النجوم الزاهرة» (٣: ٣٤٢ - ٣٤٣).
- وابن العِمَاد في «شَذَرات الذهب» (٣: ١٦))[٢] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) لم أجد نصًّا في تاريخ مولده، إلا أن قولهم أنه مات في عشر الثمانين ، وأكثر ما يريدون بهذا أنه قارب أن يبلغ عمره ٨٠ سنة. فيغلب على الظن أنه ولد سنة ٢٨٠، أو فيما يقاربها . (شاكر) .

(٢) مقدِّمة « صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدِّين الفارسي، ١/ ٤٣ .

الفائدة السَّادسة

ترجمة علاء الدِّين الفَارِسي[١]

مؤلِّف «الإحسان»

(٧٦٥ - ٧٣٩)

⊙ قال العلامة أحمد محمد شاكر رحمه الله:

(هو الأمير علاء الدِّين أبو الحسن، عليّ بن بَلَبَانَ[٢] بن عبد اللَّه، الفَارِسي، المِصْريّ، الحنفي، الفقيه النحويّ المُحَدِّث.

---

(١) **مصادر الترجمة:**

- «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي المصري، ولد سنة ٦٩٦، وتوفي في ٧٧٥، طبعة حيدر آباد بالهند سنة ١٣٣٢ . (١: ٣٥٤، ٣٥٥).
- «الدرر الكامنة» الحافظ ابن حجر العسقلاني، (٣: ٣٢).
- «السلوك» للمقريزي»، (٢/ ٢/ ٤٧٠) .
- «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية، (٩/ ٣٢١) .
- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي، ص (٣٢١) .
- «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» للسيوطي، طبعة مصر سنة ١٢٩٩ (١: ٢٦٧) .
- «الفوائد البهية في طبقات الحنفية» للعلامة محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، طبعة مصر سنة ١٣٢٤ (ص١١٨) . (شاكر) .

قلت: ويُضاف أيضًا، لما ذكره الشيخ أحمد شاكر رحمه الله:

- «المعجم المُختصّ بالمحدثين» للذهبي، ص ١٦٤- ١٦٥ .
- «الوفيات» لابن رافع، ١ / ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٠/ ١٦٦ .
- «تاج التراجم» لابن قطلوبغا، ص ٢٠٨ .
- «كشف الظنون» لحاجي خليفة، ١/ ٦٠١.
- «سلم الوصول إلى طبقات الفحول» ، لحاجي خليفة، ٢ / ٣٥٤ .

(٢) ضُبطَ في معظم الطبعات الموجودة بسكون اللام، والصواب فتحها، كما قيَّده الشيخ أحمد شاكر هنا، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: « بموحدتين بينهما لام مفتوحات: من أسماء الأتراك، في المتأخرين». «تبصير المنتبه»، ١/ ٩٩ .

كان من أَوحد المتبحِّرين أُصُولاً وفُرُوعًا، عَديم النَّظير، فقيد المَثِيل.

وُلِد سنة ٦٧٥[١].

وأَخَذ **الفقه** عن الفخر ابن التركماني[٢]، وشمس الدِّين أبي العباس أحمد السُّروجي[٣].

وقرأ **النَّحو** على أبي حَيّان[٤].

والأُصول على العلاء القَوْنَوِي[٥].

وسمع **الحديثَ** من الحافظ الدّمياطي[٦]، ومحمد بن علي بن ساعد[٧]، وبهاء الدِّين ابن عساكر[٨]، وغيرهم.

⊙ وقال الحافظ الذهبي في «المعجم المختصّ»[٩]:

«سَمِعَ بقراءتي من البهاء ابن عساكر. وكان تركيًّا عالمًا وقَورًا».

---

(١) هو عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، توفى بمصر سنة ٧٣١هـ، ترجمته في «أعيان العصر» للصفدي، ٣/ ٣١٢.

(٢) كما في «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٠/ ١٦٦.

(٣) السابق، ٢٠/ ١٦٦.

(٤) هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي الأندلسي، نزيل القاهرة، توفي بمصر سنة ٧٤٥هـ، ترجمته في «أعيان العصر» للصفدي، ٣/ ٣١٢.

(٥) كما في «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٠/ ١٦٦.

(٦) هو: الحافظ شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف التوني الشافعي، المتوفى سنة ٧٠٥هـ. ترجمته في «طبقات الشافعية الكبرى» لتاج الدين السُّبكي، برقم ١٣٨٠، ١٠/ ١٠٢.

(٧) هو: محمد بن علي بن ساعد بن إسماعيل بن جابر بن ساعد المصري الرقي المتوفى سنة ٧١٣هـ. ترجمته في «أعيان العصر» للصفدي، ٢٠/ ٢٠.

(٨) هو: القَاسم بن عليّ بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الحافظ المسند، ولي مشيخة دار الحديث النورية بدمشق، المتوفى سنة ٦٠٠هـ. ترجمته في: «الوافي بالوفيات» للصفدي، ٢٤/ ١٠٣.

(٩) «المعجم المُختصّ بالمحدِّثين»، ص ١٦٤.

⊙ وقال الذهبي أيضًا[١]:

«كان جيِّد الفَهْم، حَسَن المُذَاكرة، مَليح الشَّكل، وَافِر الجلالة».

⊙ وقال الحافظ ابن حجر[٢]:

«صَحِبَ أرغون النائب. وعظمتْ منزلته في أيام المظفّر بيبرس... وكان قد عُيِّن مرةً للقضاء، لِسُكونه وعِلْمه وتَصَوُّنه».

ووَصَفَهُ مُعَاصره، ابنُ أبي الوفاء القرشي[٣]، وهو من طبقة تلاميذه، بأنه:

«الأمير الفقيه الإمام. تفقَّه على السّروجي وغيره، كقاضي القُضاة القونوي الشَّافعي، ورشيد الدِّين ابن المعلم، ونجم الدِّين ابن إسحاق الحلبي. وأَفتَى، وحصَّل من الكتب جملةً، وجَمَعَ وأفاد».

⊙ وقال أيضًا[٤]:

«رتَّب التقاسيم والأنواع، لابن حبَّان. ورتّب الطبراني ترتيبًا حسنًا على أبواب الفقه».

⊙ وقال الحافظ ابن حجر[٥]:

«رتّب (صحيح ابن حبَّان)، و(معجم الطَّبراني الكبير)، بإشارة القطب الحلبي».

---

(١) «المعجم المُختصّ بالمحدثين»، ص ١٦٤ .

(٢) «الدرر الكامنة»، ١/ ٤١٧ .

(٣) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، ٢/ ٥٤٨ .

(٤) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» ٢/ ٥٤٨، وانظر أيضًا: «النجوم الزاهرة»، ٩/ ٣٢١ .

(٥) «الدرر الكامنة» ٣/ ١٠٠ - ١٠١ .

وتوفي الأمير علاء الدين، بمنزله على شاطئ نيل مصر، في ٩ شوال سنة (٧٣٩) تسع وثلاثين وسبع مائة.

ودُفِن بتربته «خارج باب النَّصر»، كما قال ابن أبي القرشي[١].

وأطبقت مصادر ترجمته كلها، على أن وفاته كانت في سنة ٧٣٩، حتى الكتب المؤرَّخة على السِّنين ذَكَرتْ وفاتَه فيها في وفيات تلك السَّنَة.

ولكن أخطأَ السيوطي في «حُسْن المُحَاضرة»، فأرخ وفاته سنة ٧٣١، قال: «**مات بالقاهرة، في شوال سنة إحدى وثلاثين وسبع مائة**».

وقد ظننتُ بادئ ذي بدء أنَّ هذا خطأ طابع أو ناسخ، خصوصًا وأن السيوطي نفسه أرَّخَهُ في «بُغية الوُعاة»: «**سنة تسعة وثلاثين وسبع مائة**». إلاَّ أنه رجّح عندي أن الخطأ سهو من السيوطي أن العلاّمة اللكنوي حكي عنه الروايتين، وعقَّب عليه بالتصحيح، فلم يكن الخطأ خاصًّا بالنُّسخ التي طُبع عليها «حُسْن المُحاضرة»، كما هو واضح. رحمهم اللَّه جميعًا وإيَّانا، وتجاوز عنا وعنهم. والحمد للَّه رب العالمين)[٢] اهـ.

⊙⊙⊙

(١) «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» ٢/ ٥٤٨

(٢) مقدمة « صحيح ابن حبَّان» بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، ١/ ٤٤-٤٥ .

الفائدة السَّابعة

بين العلامة أحمد شَاكر

والشيخ شعيب الأرناؤوط

⊙ يقول الشيخ شعيب الأرناؤوط رحمه الله في مقدمة تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان»:

(قد سَبَقَنِي إلى البدء بإِصدار الكتاب: العالم الجَليل المُحَدِّث الأستاذ أحمد محمَّد شاكر، مَنْ بَلَغ في معرفة حديث رسول الله ﷺ روايةً ودرايةً مبلغًا لم يُجاره به أَحدٌ في هذا العصر، ويُعَدُّ رائدَ نَشْر نصوص الحديث النبوي في هذا القرن، وتحقيقها على هذا النحو الذي تابعه عليه غير واحدٍ من المُختصين بالحديث الشَّريف، إلا أَنَّ المنيَّة اخترمته في الرابع عشر من شهر حزيران سنة ١٩٥٨م، ولم يَصْدر من الكتاب إلا الجزء الأول، وحَصَل ذلك لِغير مَا كتابٍ بَدَأَ بتحقيقه، ولم يُكْمله، مثل «مسند أحمد» صَدَر منه خمسة عشر جزءًا، وسنن الترمذي، صدر منه جزآن فقط... إلخ)[١] .

وِمنْ توفيق اللَّه جل جلاله وعنايته بالسُّنَّة المُشَرَّفة ﷺ أن وفَّق اللَّه الشيخَ شعيبًا لإكمالِ هذه المشروعات[٢] التي بَدَأَها العلامة أحمد شاكر رحمه الله ولم يُتِمَّها.

---

(١) مقدمة تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان» ١/ ٦٢.

(٢) فمن هذه الأعمال التي نَشَرها:

١ـ «**المُسْند**» **لأحمد بن حنبل**، في ٤٥ مجلدًا ، بالإضافة لـ ٥ مج للفهارس، بمساعدة فريق يعاونه، طبعة مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م . ثم طبعه لا حقا في ٥٢ مجلدًا .

٢ـ «**صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان** » في ١٨ مجلدًا بالفهارس، ط١، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م. =

⊙ وهنا قصة عجيبة يرويها لنا الشيخ شعيب الأرناؤوط ﵀ عن نفسه، تدل على عناية اللَّه ﷻ بحفظ السُّنَّة ونَشْرِها. ففي لقاء معه، وبعد أن شرح سببَ توجُّهه المتأخِّر لعلم الحديث عام ١٣٨٠هـ = ١٩٦٠م[١]، بعد أن كان الغالب عليه الاشتغال بكُتُب الأدب، يقول ﵀:

(كان عندي رغبة شديدة في تَعَلُّم علم الحديث، وكانت هذه الرَّغبة الشَّديدة مكبوتة بالنِّسبة إليّ، والسَّببُ: أنني أريدُ أستاذًا ينقلني من علم المُصطلح النَّظري إلى علم المصطلح العملي، ولم أكن أجد من يُساعدني على ذلك، إلا أنه أهداني الله سبحانه وتعالى إلى طريقة هو أن أتدرب على هذا العمل. كان الشيخ أحمد شاكر ـ رحمة الله عليه ـ يُخْرِج «المُسْند» في كل ثلاثة أشهر جزءًا، كنت أدرس هذا الجزء، وأدرس التحقيقات التي كان يأتي بها ﵀ في هذه الفترة فصار عندي إِلمام بعلم الحديث...)[٢] .

⊙ فسُبحان المُيَسِّر المُعِين الذي أَلْقى في روع الشيخ شعيب وهَداه ـ في هذا الوقت[٣] ـ للوصول لتحقيقات الشيخ أحمد شاكر، لتكون له أَسَاسًا علميًّا،

= ٣ـ «**الجامع الكبير: سنن الترمذي**» في ٦ مجلدات ، بمساعدة فريق يعاونه، ط١ مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م .

مع العلم أن هناك طبعات أخرى صدرت لهذه الأعمال أيضا من مؤسسات أُخرى مثل «مركزالتأصيل» و«جمعية المكنز» وغيرها ، ليس هذا محل تفضيل الكلام عليها .

(١) أول عمل نُشِرَ له هو « مسند أبي بكر الصديق» للمروزي كتب مقدمته بتاريخ ١ محرم ١٣٩٠هـ = ٨ مارس ١٩٧٠م.

(٢) في برنامج بعنوان: (**حديث الذِّكريات مع الشيخ شعيب الأرناؤوط**) مع جاسم المطوع ، وهو على هذا الرابط بالإنترنت، بعد الدقيقة ٢٣:

https://www.youtube.com/watch?v=WDGYLDXtHs8

(٣) أي بعد عامين تقريبًا من وفاة الشيخ أحمد شاكر ﵀ في ٢٦ من ذي القعدة ١٣٧٧هـ = ١٤ يونيو ١٩٥٨م.

وليكونَ له أستاذًا، بما تَرَكَهُ من تحقيقٍ نفيس لـ «مسند أحمد»، كان سببًا في فتح الطريق أمامه للإلمام بالصِّناعة الحديثية التطبيقيَّة، فصَارَت عنده المَلَكَة التي مكَّنته من خدمة الحديث النَّبوي ونشر نُصوصه، وإكمال مَسيرة عَالِم جليل يعتبره «**رائدًا في نَشْر نُصوص الحديث النَّبوي في هذا القَرْن**». وهذا هو معنى «الأبدال» عند أهل الحديث والأثر؛ إذا ذَهَب أَحَدهم أبدل اللَّه مكانه آخر[(١)].

⊙ وهو يصرح بتلمذته على تحقيقات الشيخ أحمد شاكر رحمه الله فيقول:

«أنا تتلمذت على كتب الشيخ أحمد شاكر خاصة «المُسْنَد»، وقد صرَّحت في أَحد كُتبي أنني تخرَّجت في هذه الصَّنعة على الشيخ أحمد شاكر رحمه الله»[(٢)].

⊙ كما يحرص الشيخ رحمه الله دائمًا على الاستفادة من تحقيقات وتعليقات أحمد شاكر، وخاصة على: «المسند» و«سنن الترمذي» و«تفسير الطبري»، و«الرِّسالة» والإشادة بها[(٣)]. يقول رحمه الله:

---

(١) يقول شيخ الإسلام: «.. ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدجى أولو المناقب المأثورة والفضائل المذكورة وفيهم الأبدال..» «الواسطيَّة» ص ١٣١، وانظر «منهاج السنة النبوية» ١١/ ٤٤١-٤٤٢.

(٢) مجلة الرباط (العراقية) العدد ٤٨ س ٩ (جمادى الآخرة ١٤٣٢هـ، ضمن حوار أجراه د. محمد إسماعيل المشهداني. واللقاء نشر بكتاب أخينا الفاضل د. محمد يوسف الجوراني «رحلة فضيلة الشيخ العلامة المحدث شعيب الأرناؤوط إلى الديار الكويتية» ط١، ص ٧١٣ - ٧٢٥.

(٣) **وعلى سبيل المثال فقط سأختار تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان»**: يقول رحمه الله في التعليق على **حديث (٦٣)**: «**وانظر التعليق النفيس** الذي كتبه العلامة المرحوم أحمد شاكر تحت هذا الحديث (٦٣) في الجزء الذي نشره من كتابه». **وعلى حديث (٧١٠)**: قال «وقد أفاض الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» ص ٤٧٨، ٤٧٩ في تحقيق إسناده، ونقله عنه بحروفه أحمد شاكر في تحقيق «مسند أحمد» ٤١٨١، وعلَّق عليه، **فراجعه، فهو نفيس**». **وعلى حديث (٩٧١)**: قال «**انظر التعليق النفيس المطول** الذي كتبه العلامة أحمد شاكر رحمه الله على سماع الحسن، من أبي هريرة في تعليقه على المسند ١٢/ ١٠٧-١٢٢».
وانظر أيضًا: ج١: ٩٧، ١١٠، ١١٨، ١٥٠، ٢٣١، ٢٧٨. ج٢: ١٨٧، ٢٣٥، ٤٨٧. ج٣: ٢٣١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٣٣٩، ٣٥١، ٣٧٩، ج٤: ٥٥، ٥٩، ١٣٧، ١٧٩، ٢٤٩، ٣٩٣، ٤٤٩، ٥١٣، ٥٥٢، ٥٦٠، ٥٦٦، ٥٩٨. ج٥: ٢٢، ٢٦، ٥٧٧. ج٦: ١٢٦، ٢١٣. ج٩: ١٤٨، ٤٧٨. ج١٠: ٩٨، ٢٩٦. ج١٣: ٦٥، ١٤٠، ٣٢٥. ج١٥: ٢٣٩.

«الشيخ أحمد شاكر يسير وَفق منهجية في العمل، جاء إلى «مسند الإمام أحمد» فقام بشرحه وتحقيقه، وهو يمتلك عصامية كبيرة، حتى وَصَل إلى ربع « المُسْند» بعد أن قضى ثلاثين سَنة من عُمره، لكن عمله الفردي والظروف التي أحاطت به أعاقته عن إتمامه»[(١)] .

ويقول رحمه الله :«ولا بُدَّ لنا من التنويه بالجهودِ المباركةِ التي أنفقها الشيخُ المُحَدِّثُ أحمد محمد شاكر في خِدمة هذا ـ المسند ـ الجليلِ، لِتقريب الإفادة منه إلى الناسِ عامةً وأهلِ الحديث خاصةً، حتى يَصِلُوا إلى ما في السُّنَّةِ النبوية مِن كنوز قد يَعْسُرُ الوصولُ إليها في كتابٍ هو كالأصلِ لجميع كُتُبِ السُّنَّةِ أو أكثرها»[(٢)].

⊙ وأحيانًا أخرى يُناقشه بكل أدب واحترام ويتعقَّبه[(٣)]، وهو يقول رحمه الله :

«ونؤكِّدُ هنا أن هذه المؤاخَذات والنَّقَدات لا تَنْقُصُ مِن قَدْرِ هذا المحدِّث الجليل، ولا تَغُضُّ من قِيمتِه، ولا تزيلُه عن رتبته الرَّفيعة في هذا الفَنِّ، لأنَّ تصحيحَ الحديث وتضعيفه مسألة اجتهادية ونظرية تختلف فيها الأنظارُ بين أهلِ العلم، كاختلافِ الفقهاء في كل ما هو مِن المسائل الاجتهادية ... وإننا إذ نُقدِّرُ جهودَ هذا المحدث الجليل، وننوِّهُ بفضله، ونَعُدُّه رائدَ نَشْر نصوص الحديث النبوي الشريف في هذا العصر وتحقيقها على هذا النحو الذي تابعه عليه غير واحد من المختصين بهذا الفن، نَتَمَثَّلُ بقول الإمامِ أحمد بن حنبل فيما رواه عنه أحمدُ بن حفص السَّعْدي: لم يَعْبُر الجِسرَ (يعني جسر بغداد)

(١) «رحلة فضيلة الشيخ العلامة المحدث شعيب الأرنؤوط إلى الديار الكويتية» ط١، ص ٧٢٤ .

(٢) مقدمة تحقيق « المسند، ١ / ١٤٧ ، ١٥١

(٣) والأمثلة على ذلك كثيرة، خاصة في تحقيقه لـ «المسند» لأحمد وانظر أمثلة في ج١/ ١٥٠ – ١٥٠

إلى خراسانَ مِثْلُ إسحاقَ بن راهَوَيْهِ وإن كان يُخالِفُنا في أشياءَ، فإنَّ الناسَ لم يَزَلْ يخالِفُ بعضُهم بعضًا»[(١)] .

⊙ ومن يتأمل ما نَشَره الشيخ شُعيب من كُتب السُّنَّة وشروحها يراهُ يسير على دَرْب (**مدرسة الشَّيخ أحمد شاكر في إِخْراج النَّصوص**) من حيث الأناقة والذَّوق، ويظهر هذا في شكل الصفحة وتنسيق الفقرات وترقيم العناوين والأحاديث.

⊙ والاعتراف بالفَضْل لأهله خُلُقٌ رفيعٌ لا يُوفَّق له إلا أصحاب النفوس السَّليمة، وقد قيل: «الحُرُّ مَن رَاعَى وِداد لحظة، وانتمى لمَن أفاده لفظة»[(٢)].

⊙ ومن باب الوفاء للشيخ أحمد شاكر قام الشيخ شعيب بنشر مَسْردٍ لمؤلَّفاته وتحقيقاته، صَدَّره بقوله:

« ورأيت وفاءً بحقِّ العلامة أحمد شاكر، واعترافا بفضله، أن أنشر مسردًا بما نشره من النصوص» ثم قال: « هذا ما تركه أحمد شاكر من عيون النصوص التي حققها أو ألفها، فأثابه الله، وجزاه ما هو أهله، لقد ترك علمًا ينتفع به، وفتح الباب أمام الراغبين في خدمة حديث رسول الله ﷺ، الغيورين عليه، الحريصين على نشره وتعليمه»[(٣)] .

رحم اللَّه الشَّيخين الكريمين، ونوَّر مرقدهما، وجزاهما خيرًا عمَّا قدَّما للسُّنَّة النبوية، وجمع بينهما في عليين . آمين.

⊙⊙⊙

(١) مقدمة تحقيق « المسند، ١ / ١٥١

(٢) ولا أحصي كم مرة سمعت شيخنا الدكتور بشار عواد معروف ـ أَمدَّه الله بالصِّحة والعافية ـ يُكرر في مَجالسه ومُحاضراته أنه تعلَّم صَنْعة تحقيق النُّصوص من طريقة الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لـ «الرِّسالة» للشافعي. وهذا من بركة العلم، الاعتراف بالفضل لأهله. وللأسف اطلعت على تراجم كُتبت بعد وفاة الشيخ شعيب ﷺ، تغافَلت ذِكر هذه النَّقلة النوعيَّة في حياته، واتجاهه لعلم الحديث متأثرًا بالشيخ أحمد شاكر ﷺ ، ولا أدري أهذا التغافل عن عمدٍ أم كان سهوًا؟ ولله في خلقه شؤون.

(٣) مقدمة «صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان» ، بتحقيق الأرناؤوط، ص ٦٣ – ٦٧ . أورد فيه ٣٤ كتابًا.

المجلة السلفية

علمية أدبية أخلاقية تاريخية اجتماعية

تصدر مرة فى كل شهر

صاحبها ومديرها

عبد الفتاح قتلان

فى شارع عبد العزيز بمصر

اشتراكها السنوى

عشرون قرشا صاغا فى القطر المصرى وثمانية فرنكات فى الخارج تدفع مقدما

وسنتها عشرة أشهر

السنة الاولى

الجزء الاول ربيع الثانى سنة ١٣٣٥ — فبراير سنة ١٩١٧

SALAFYAH REVIEW

ABDEL-FATTAH KATALAN, SHAREE ABDEL-AZIZ, CAIRO

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز

صورة غلاف المجلة للسنة الأولى

الجزء الرابع — ٧٣ — السنة الاولى

المجلة السلفية

رجب سنة ١٣٣٥ — مايو سنة ١٩١٧

كتاب المسائل والاجوبة

للاستاذ الاوحد أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

مسألة في جواب قولهم في الدعاء

ياحليماً لا يعجل

سألت عن قولنا في الدعاء ياحليما لايعجل وياجوادا لايبخل وياعالما لايجهل وذلك من صفات الله تعالى — وقلت كيف يصح أن يكون في مثل هذا منادى منكور والقصد به الى الله تعالى — وان كان معرفة فكيف انتصب وخرج مخرج التنكير — . وهذا سؤال من لم يتمهر في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم يتصور غرض هذه الصناعة تصورا صحيحا — . وأنا أعلمك لما ذلك وأشرح لك ما التمسته شرحا يسدو عنك ثوب الحيرة ويزيل عنك عارض هذه الشبهة ان شاء الله فأقول وبالله أستعين : ان الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله عز وجل أن يقال فيه انه منادى مخصص — وهذه عبارة غير معتادة عند النحويين — وانما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المشبه بالمضاف والمنادى الممطول أي المطول من قولك مطلت الحديدة اذا مددتها ومنه اشتق المطل في الوعد ، ومعني قولنا انه منادى مخصص ان حليما وجوادا وعالما ونحوها صفات يوصف بها الباري جل جلاله ويوصف بها المخلوقون — وهي وان

صورة صفحة العنوان للعدد الرابع من المجلة السلفية

من زيد ويا ضاربا رجلا معرفة وقد خرج بلفظ النكرة قلت ان تعرفه يكون على وجهين أحدهما أن تسمى بذلك رجلا فيصير قولك ياخيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزلة قولك يازيد ويا عمرو ونحوهما من الاسماء المختصة والوجه الثانى أن تقبل بندائك على رجل تختصه من جميع من بحضرتك فيصير قولك ياخيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزلة قولك يارجل لمن تقبل به عليه فهذا ماعندي فى جواب ماسألت عنه وبالله التوفيق

صحيح ابن حبان المسمى

بالتقاسيم والانواع

علم الحديث علم جليل واسع وقد أهمله المتأخرون حتى كاد يندرس من بلاد الاسلام وخصوصا من القطر المصرى لولا أن وفق الله أهل الهند فطبعوا أمهات كتبه وقد فاتهم الكثير . ومن المعلوم أن العمدة فى الاحتجاج بالحديث هو الحديث الصحيح والحسن . والكتب المصنفة فى الصحيح قليلة أعلاها درجة صحيح البخارى ثم صحيح مسلم ثم صحيح ابن خزيمة ثم صحيح ابن حبان ثم المختارة للضياء المقدسى ثم المستدرك للحاكم . فأما صحيحا البخارى ومسلم فهما بحمد الله ذائعان شائعان وأما صحيح ابن خزيمة فنسمع عنه فى الكتب فقط ولا حول ولا قوة الا بالله وأما صحيح ابن حبان فهو الذى نريد أن نتكلم عنه بحول الله وقوته .

الامام أبو حاتم محمد بن حبان البستى امام جليل القدر « من أوعية العلم فى اللغة والفقه والحديث والوعظ ومن عقلاء الرجال صنف فخرج له من التصنيف فى الحديث مالم يسبق اليه » (هكذا قال عنه تلميذه الحافظ أبو عبد الله الحاكم) فألف كتاب التقاسيم والانواع على شكل مخترع فى الترتيب . فلم يرتبه على ابواب الفقه ولا على مسانيد الصحابة قال السيوطى « ومنهم انه كان عارفا بالكلام والنحو والفلسفة » اهـ وقد ترجمه ياقوت فى معجم البلدان ترجمة حافلة نفيسة مفيدة فى الجزء الثانى صحيفة (١٧١) وتوفى ابن حبان سنة ٣٥٤ وصحيحه هذا لم نسمع عن وجود نسخة منه فى أى مكتبة من المكاتب الا أن بدار الكتب السلطانية بمصر فى قسم المجاميع الجزء الأول منه وهو قطعة صغيرة . أتى فى أوله بعد الخطبة

صورة الصفحة الأولى من المقال

يهي الخبر بذكره اذا عرف ـ اللهم الا أن يكون المدلس يعلم أنه مادلَّس قط الا عن ثقة فاذا كان كذلك قبلت روايته وان لم يبين السماع وهذا ليس فى الدنيا الا سفيان ابن عيينة وحده فانه كان يدلس ولايدلس الا عن ثقة متقن . ولا يكاد يوجد لسفيان ابن عيينة خبر دلس فيه الا وجد ذلك الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة مثل نفسه . والحكم فى قبول روايته لهـذه العلة وان لم يبين السماع فيها ـ كالحكم فى رواية ابن عباس رضى الله عنهما اذا روي عن النبى صلى الله عليه وسلم مالم يسمع منه .

وانما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ماروهاعن النبى صلى الله عليه وسلم وان لم يبينوا السماع فى كل ماروا ـ وبيقين نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابى آخر ورواه عن النبى صلى الله عليه وسلم من غير ذكر ذلك الذي سمعه منه لأنهم ـ رضى الله عنهم وقد فعل ـ كلهم أئمة سادة قادة عدول . نزّه الله جل وعلا أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن يلزق بهم الوهن .

وفى قوله صلى الله عليه وسلم ـ ألاَ ليبلغ الشاهدُ منكم الغايبَ ـ أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف . اذ لو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى صلى الله عليه وسلم فى قوله ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغايب . فلما أجملهم فى الذكر بالامر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول ـ وكفى بمن عدّله رسول الله صلى الله عليه وسلم شرفا . فاذا صح عندى خبر من رواية مدلَّس أنه بيَّن السماع فيه لاأبالى أن أذكره من غير بيان السماع فى خبره بعد صحته عندى من طريق آخر

وانما نملى بعد هـذا التقسيم وذكر الأنواع ووصف شرائط الكتاب قسما قسما ونوعا نوعا بما فيه من الحديث على الشرائط التى وصفناها فى نقلتها من غير وجود قطع فى سندها ولا ثبوت جرح فى ناقليها ان قضى الله ذلك وشاءه . وأتنكب ذكر المعاد فيه الا فى موضعين اما لزيادة لفظة لا أجد منها بُداً أوللاستشهاد به على معني فى خبر ثان فأما فى غير هاتين الحالتين فانى أتنكب ذكر المعاد فى هذا الكتاب . جعلنا الله ممن أسبل عليه جلابيب الستر فى الدنيا واتصل ذلك بالعفو عن جنايته فى العُقْبى انه الفعال لما يريد . وانتهى كلام أبى حاتم رحمه الله تعالى

كتبه احمد محمد شاكر

عفا الله عنه بمنه

صورة الصفحة الأخيرة من المقال

نصُّ المَقَال

(*) تنبيه: ماكتب بآخره (شاكر)، فمن تعليقات للشيخ أحمد شاكر على تحقيقه للجزء الأول من «صحيح ابن حبَّان» باستثناء تعليق واحد على المقال ص ٤١٨، وما سواه للمعتني بالمقال.

قال العلامة المُحدِّث أبو الأشبال أحمد محمد شاكر رحمه اللَّه المتوفى ٢٦ من ذي القعدة ١٣٧٧هـ = ١٤ يونيه ١٩٥٨م: / ص٧٦/

صَحِيحُ ابنِ حبَّان
المُسَمَّى
«التَّقاسِيم والأنواع» لابن حبَّان

عِلْمُ الحَديثِ عِلْمٌ جَلِيلٌ واسِعٌ، وقد أهمله المُتأخرون حتى كاد يَندرِس من بلاد الإسلام، وخُصوصًا من القُطْر المِصْري، لولا أَنْ وَفَّق الله أهل الهند فطبعوا أُمهات كتبه[(١)].

وقد فَاتَهَم الكثير[(٢)].

(١) قال العلامة المصلح **محمد رشيد رضا** ﷺ (ت ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م) في مقدمته لكتاب «مفتاح كنوز السُّنَّة» لـ «فنسنك» : **(لولا عناية إخواننا علماء الهند بعلوم الحديث في هذا العصر، لقُضِي عليه بالزَّوال من أمصار الشَّرق، فقد ضعُف في مصر والشام، والعراق والحجاز منذ القرن العاشر للهجرة)** .

قلت: وخيرُ شاهدٍ لهذا جهود «دائرة المعارف العثمانية» بحيدر آباد التي أُسست سنة ١٣٠٠هـ = ١٨٨٢م فقد طبعت الكثير من كتب الحديث وعلومه لأول مرة، ومنها: «السنن الكبرى» للبيهقي، وفي ذيلها «الجوهر النقي» لابن التركماني، و«المستدرك» للحاكم النيسابوري مع التلخيص للذهبي. و«التاريخ الكبير» للبخاري، و«مسند أبي داود الطيالسي»، و«كنز العمال» للمتقي الهندي و«تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني و«تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي و«معرفة علوم الحديث» للحاكم النيسابوري، و«الكفاية في علم الرواية» الخطيب البغدادي. و«كتاب التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» لابن نقطة. انظر: «الفهرس الوصفي لمطبوعات دائرة المعارف العثمانية» إعداد: عظمت الله الندوي، وسيد أحمد زكريا الندوي،. ط الدائرة بالهند سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م، و«معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية» لأحمد خان ط الرياض ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م، و«دور الهند في نشر التراث العربي» لحفظ الرحمن الإصلاحي، كتاب العربية؛ رقم ٢١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م..

(٢) وهنا لا نغفل جهود مطبعة بولاق والمطابع الأهلية بمصر في نشر كتب الحديث وشروحها، مع تصحيح متقن قام عليه علماء كبار أجلاء، وعلى سبيل المثال: الطبعة السلطانية لـ «صحيح البخاري»، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر، و«إرشاد السَّاري» للقسطلاني، وغير ذلك. انظر «مدخل إلى تاريخ التراث العربي» لمحمود الطناحي.

ومِن المعلوم أنَّ العُمدة في الاحتجاج بالحديث هو الحديث الصَّحِيح والحَسَن.

والكُتب المُصنَّفة في الصَّحِيح قليلة.

أَعْلاها دَرَجَةً: «**صحيح البخاري**» ثم «**صحيح مُسْلِم**» ثم «**صحيح ابن خُزيمة**» ثم «**صحيح ابن حبَّان**» ثم «**المختارة**» للضِّياء المَقْدِسي، ثم «**المُسْتَدرك**» للحاكم.

فأمَّا «**صَحيحَا البخاري ومسلم**» فهما بحمد الله ذائعان شائعان.

أمَّا «**صحيح ابن خزيمة**»: فنسمع عنه في الكتب فقط![1]

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأمَّا «**صحيح ابن حبَّان**»: فهو الذي نريد أن نتكلم عنه بحول الله وقوته.

الإمام أبو حاتم محمد بن حبَّان البستي، إمامٌ جليلُ القَدْر «من أَوعية العِلم في اللُّغة والفِقه والحديث والوعظ، ومِن عُقلاء الرِّجال صَنَّف فخرج له من التَّصنيف في الحديث ما لم يُسبَق إليه» (هكذا قال عنه تلميذه الحافظ أبو عبد الله الحاكم)[2].

---

(١) وقال أيضًا: «لم نره قط، ولا ندري لعله يوجد منه نسخ مخطوطة لم تصل إلينا، ولم يصلنا خبرها، وعسى أن يجده من يُعْنى بتحقيقه ونشره نشْرًا علميًّا صحيحًا» . مقدمة تحقيق ج١ من «صحيح ابن حبَّان» ١/ ٦.
وقد طُبِعَ الكتاب ولله الحمد لأوَّل مرة سنة ١٣٩٥هـ، بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي رحمه الله (ت ١٤٣٩هـ)، بالمكتب الإسلامي، ونال به محققه جائزة الملك فيصل العالمية، وعلى هذه الطبعة تعليقات للشيخ محمد ناصر الدين الألباني على تصحيح بعض الأحاديث وتضعيفها، وبلغ عدد أحاديثه: ٣٠٧٩ حديثًا. وللأسف هذا العدد يمثل ربع الكتاب تقريبًا، ثم توالت طبعاته، وكلها على مخطوطة واحدة هي نسخة «أحمد الثالث» بتركيا برقم ٣٤٨ .

(٢) «التقييد لمعرفة رواة السُّنن والمسانيد» لابن نقطة ١/ ١٩٣- ١٩٤، نقلا عن «تاريخ نيسابور» للحاكم أبي عبد الله، الشهير بابن البيع، الحافظ الكبير الحجة، إمام المحدثين في عصره، المتوفى في صفر ٤٠٥هـ .

فألَّف كتاب «التقاسيم والأنواع» على شكلٍ مُخترع في الترتيب، فلم يُرَتِّبه على أبواب الفقه ولا على مَسَانيد الصحابة.

قال السيوطي: «وسببهُ أنه كان عارفًا بالكلام والنحو والفلسفة» اهـ[١].

وقد ترجمه ياقوت في «معجم البلدان» ترجمة حافلة نفيسة مفيدة في الجزء الثاني صحيفة (١٧١).

وتُوفي ابن حبَّان سنة ٣٥٤.

وصَحِيحُه هذا لم نسمع عن وُجُود نسخة منه في أي مكتبة من المكاتب، إلَّا أن بدار الكتب السُّلطانية بمصر في قسم المجاميع الجزء الأول منه[٢] وهو قطعة صغيرة.

أتى في أوله بعد الخطبة/ ص٧٧/ بفهرست تفصيلية للكتاب ثم جاء بفصل لطيف في شرطه في الكتاب وتكلم فيه عن شيء من المصطلح، ولنفاسة هذا الكتاب وندرته مع شهرته أحببتُ أن أنشر هذا الفصل ليكون كالعنوان عنه.

ولعل مَقَالنا هذا يكون سببًا في إحياء ذكره ثم إحيائه بطبعه إنْ وُجِدت منه نسخة كاملة.

---

(١) تدريب الراوي ص ٣٢.

(٢) ضمن مجموعة برقم ٢٢٧ مجاميع مصطفى فاضل، في ٧٢ ورقة، ثم حصل بعد ذلك على نسختين نفيستين مصوَّرتين من الأستانة: نسخة بخط أحمد بن يحيى بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عساكر سنة ٧٣٩هـ وتمثل ج٢ وج٣ والآخر بخط الحسن بن علي بن الحَوْزي ويمثل ج٣، صوَّرهما من الإدارة الثقافية التابعة لجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية حاليا). وفصل الكلام على السماعات التي وجدت بهما.

فمن كان من قُرَّاء هذه المجلة يعلم طريق نسخة منه في مكتبة عامَّة أو خاصَّة في أي بلد من البلاد فليكتب لمدير المجلة عنه تفصيلًا، ولهُ من المسلمين الشُّكر ثم من الله الأجر.

وقد قسَّم ابن حبَّان كتابه على ما قال في خطبته:

(فتدبرت الصِّحاح لأُسَهِّل حفظها على المتعلمين وأمعنتُ الفكر فيها لئلا يَصْعُب وعيها على المقتبسين، فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية.

فأوَّلها: الأوامر التي أمر الله عباده بها.

والثاني: النَّواهي التي نهى الله عباده عنها.

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها.

ثم رأيت كل قسم منها يتنوع أنواعا كثيرة ومن كل نوع تنتزع علوم خطيرة ليس يعقلها إلا العالمون الذين هم في العلم راسخون دون من اشتغل في الأُصول بالقياس المنكوس وأَمْعَن في الفروع بالرَّأي المنحوس) انتهى.

ولصعوبة الكَشْف في «صحيح ابن حبَّان» انتدب الأمير علاء الدين أبو الحسن علي بن بَلَبَان الفارسي الفقيه النحوي ـ المولود ٦٧٥ المتوفى بالقاهرة في ٧ شوال سنة ٧٣٩ ـ إلى تقريبه في كتاب أسماه «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبَّان».

وقال في أوَّلِه:

(إنَّ مِن أَجْمع المُصَنَّفات في الأخبار النبويَّة كتاب «التقاسيم والأنواع» لأبي حاتم محمد بن حبَّان، التميمي البُسْتي، لكنه لِبديع صُنعه، تَعْسُر اقتناص شَوارده، فرأيتُ أن أتسبب لتقريبه، وأتقرب إلى الله بتهذيبه وترتيبه، وأُسَهِّله على طلابه، بِوَضْع كل حديث في بابه، الذي هو أولى به) اهـ.

وهذا الكتاب موجود بدار الكتب منه ثمانية أجزاء[1] وهي:

من الأَوَّل إلى آخر السَّادس: وينتهي إِلى ذِكر (السَّبب الي من أجله أنزل الله جل وعلا: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾).

والثَّامن والتَّاسع: وهما من كتاب التاريخ إِلى (ذكر عقوبة أقوام مِن أَجْل أعمالٍ ارتكبوها أُري رسول الله ﷺ إِيَّاها).

ويوجد أيضا منه الجزء الرابع من نسخة أخرى/ ص٧٨/ :

أَوَّله: كتاب السِّير، وينتهي إلى أوَّل كتاب التاريخ.

فهذا الجزء يُكَمِّل النَّقص الذي في وسط النُّسخة الأُولى، ويبقى النَّقص الذي في آخرها.

فلعل الله يوفق أَحد طابِعي الكتب إِلى طبع هذا الكتاب ـ والنَّقص

(١) هي نسخة جيدة متقنة، يمكن الثقةُ بها والاطمئنانُ إليها. موجودة بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٥ حديث)، في ٩ مجلدات. من الأول إلىٰ السادس، ثم الثامن والتاسع. ثم مجلد من نسخة أخرى يكمل النقص الذي بين السادس والثامن، وكتب عليه أنه «الجزء الرابع»... ثم قال: «وأكاد أثق بأن المجلدات الثمانية – عدا الجزء الرابع المكمل بدلا من السابع – هُنَّ من نسخة المؤلف («الأمير علاء الدين الفارسي» نفسه، وأنهنّ لَسْنَ بخطه، بل بخط أحد الناسخين. (شاكر) .

الذي في آخره لا يَضُرُّ كثيرًا ـ إنَّه سميع الدعاء.

وهذا هو الفصل المَعْهود بنقلِه من «صحيح ابن حبَّان» بِنَصِّه.

❁ ❁ ❁

❁ قال رضي اللَّه عنه:

(قال أبو حاتم رحمه اللَّه تعالى: فجميعُ أنواع السُّنن أربع مئة نوعٍ على حَسَب ما ذكرناها، ولو أردنا أن نزيدَ على هذه الأنواع التي نوعناها للسُّنن أنواعًا كثيرة لفعلنا، وإنما اقتصرنا على هذه الأنواعِ دون ما وراءَها، وإن تَهيَّأَ ذلك لو تكلَّفناه؛ لأنَّ قَصْدَنا في تنويع السُّنن الكشفُ عن شيئين: أحدهما: خبرٌ يُنَازع الأئمةُ فيه وفي تأويله. والآخَر: عمومُ خطابٍ صَعُبَ على أكثر الناس الوقوفُ على معناه وأَشْكل عليهم بُغْيَةُ القَصْدِ منه.

فَقصَدْنا إلى تقسيم السُّنن وأنواعها، لنكشفَ عن هذه الأخبار التي وصَفْناها، على حَسَبِ ما يُسَهِّلُ الله، ويُوفِّقُ القولَ فيه فيما بعدُ، إن شاء الله.

وإنما بدأنا بتراجم أنواع السُّنن في أوَّل الكتاب قَصْدَ التسهيل منَّا على مَن رام الوقوفَ على كل حديثٍ من كل نوع منها، ولئلا يصعُب حفظُ كل فصلٍ من كل قسم عند البُغْية.

ولأن قَصْدَنا في نَظْم السُّنن حَذْوُ تأليف القرآن: لأن القرآنَ أُلِّفَ أجزاءً، فجعلنا السُّننَ أَقسامًا، بإزاء أجزاء القرآن[1].

---

(١) يُريد ابن حبَّان بأجزاء القرآن: تحزيبه القديم الثابت في السنة، فيما روى أحمد في «المسند» (١٦٢٣٥) (ج٤ ص٩ من طبعة الحلبي) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عثمان بن عبد الله بن أوس الثقفي عن جده أوس بن حذيفة، في حديث قال أوس في آخره «فسألنا أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حِينَ أصبحنا، قال: قلنا: كيف تُحزِّبون القرآن؟ قالوا: نُحَزِّبه: ثلاثَ =

ولما كانت الأجزاء من القرآن كل جُزء منها يشتمل على سور جعلنا كل قسم من أقسام السُّنن يشتمل على أنواع فأنواع السُّنن بإزاء سُور القرآن.

ولما كان كل سورة من القرآن تشتمل على آي جعلنا كل نوع من أنواع السُّنن يشتمل على أحاديث والأحاديث من السُّنن بإزاء الآي من القرآن.

فإذا وَقَفَ المرءُ على تفصيل ما ذكرنا وقَصَد قصْد الحفظِ لها، سَهُل عليه ما يريد من ذلك، كما يَصْعُب عليه الوقوفُ على كل حديثٍ منه، إذا لم يَقْصِد قَصْدَ الحفظِ له. ألا تَرَى أن المرء إذا كان عنده مصحفٌ، وهو غير حافظ لكتاب الله تعالى، فإذا أحبَّ أن يَعْلَم آيةً من القرآن في أيِّ موضع هي، صَعُبَ عليه ذلك، فإذا حفظه صارت الآيُ كلها نَصْبَ عينه.

وإذا كان عنده هذا الكتابُ وهو لا يحفظه، ولا يَتَدَبَّرُ تقاسيمَه وأنواعه،

= سور، وخمسَ سور، وسبعَ سور، وتسعَ سور، وإحدى عشرة سورة، وحزبَ المفصل من قاف حتى يختم». ثم قال بعد نقله كلام ابن كثير لتخريج الحديث: «وهذا التحزيب لا يعد في سورة الفاتحة في أوله. بل أوله سورة البقرة بداهة، حتى يستقيم العد إلى البدء بسورة (ق) في الحزب السابع، وهذا بيانه مفصلا:

رقم الحزب	عدد سوره	أرقامها في المصحف	أول كل سورة
١	٣	٢-٤	البقرة
١	٥	٥-٩	المائدة
٣	٧	١٠-١٦	يونس
٤	٩	١٧-٢٥	الإسراء
٥	١١	٢٦-٣٦	الشعراء
٦	١٣	٣٧-٤٩	الصافات
٧	٦٥	٥٠-١١٤	ق

فهذه ١١٣ سورة، عدا الفاتحة. ولعل عدم عد الفاتحة منه بأنها يستفتح بها القراءة كل مرة. أما التجزئة الحديثة المشهورة الآن بين الناس، المثبتة في المصاحف إلى ثلاثين جزءًا فإنها غير مرادة لابن حبَّان يقينًا؛ لأنه يقول هنا بالقول الصريح الواضح: «ولما كانت الأجزاء في القرآن، كل جزء منها يشتمل على سور». ومن البديهي، أن الأجزاء الثلاثين، ليس كل منها يشتمل على سور، بل إن بعض السور الطوال يشتمل على أجزاء. بل إن الأجزاء التي فيها ثلاث سور كاملة فأكثر هي الأجزاء العشرة الأخيرة أي: الثلث الثالث من القرآن فقط. (شاكر).

وأحَبَّ إخراجَ حديثٍ منه، صَعُبَ عليه ذلك. فإذا رَام حِفْظَه أحاط علمُه بالكلِّ، حتى لا يَنْخَرِمَ منه حديثٌ أصلًا.

وهذا هو الحيلةُ التي/ ص٧٩/ احتلْنا ليحفَظَ الناسُ السُّننَ، ولِئَلا يُعَرِّجُوا على الكِتْبَةِ والوضع، إلا عند الحاجة، دون الحفظِ له أو العلِم به.

❁ ❁ ❁

❁ وأما شرطُنا في نَقَلَةِ ما أَوْدَعْنا كتابَنا هذا من السُّنَن:

فإنَّا لم نَحْتَجَّ فيه إلا بحديثٍ اجتمع في كلِّ شيخ من رُواتِه خمسةُ أشياء:

الأول: العدالةُ في الدين بالسِّتْر الجميل.

والثاني: الصدقُ في الحديث بالشُّهرة فيه.

والثالث: العقل بما يُحَدِّث من الحديث.

والرابع: العلمُ بما يُحيلُ من معاني ما يَرْوي.

والخامس: المُتَعرِّي خَبَرُه عن التدليس[1].

فكلُّ من اجتمع فيه هذه الخصالُ الخمسُ احتججنا بحديثه، وبنَيْنا الكتابَ على روايته. وكلُّ من تعرَّى عن خَصْلَةٍ من هذه الخِصَال الخمس لم نحتجَّ به.

ـ **والعدالة في الإنسان**: هو أَن يكون أكثرُ أحواله طاعةَ الله تعالى؛ لأنَّا متى ما لم نَجْعل العَدلَ إلا من لم يوجد منه مَعْصيةٌ بحالٍ، أدَّانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عَدْلٌ: إذِ الناسُ لا تَخْلُو أحوالُهم من وُرود خَلَلِ الشيطان فيها. بل العَدْلُ من كان

(١) سيفُسِّر ابن حبَّان هذه الشروط الخمسة، تفسيرًا واضحًا، سيأتي قريبًا، إن شاء الله. (شاكر).
ولعله أَخَذ هذه الشروط من كلام الإمام الشافعي في الرِّسالة في حدِّ الحديث الصَّحيح.

ظاهرُ أحوله طاعةَ الله. والذي يُخالفُ العدلَ من كان أكثرُ أحوالِه معصيةَ الله.

ـ وقد يكون العدلُ الذي يشهدُ له جيرانُه وعدولُ بلده به، وهو غيرُ صادق فيما يَرْوِي من الحديث؛ لأنَّ هذا شيءٌ ليس يعرفُه إلا مَنْ صناعتُه الحديثُ. وليس كلُّ معدِّل يعرف صناعةَ الحديث حتى يُعَدِّل العدلَ على الحقيقة، في الرِّواية والدِّين معًا[1].

ـ والعقلُ بما يُحَدِّثُ من الحديث: هو أَنْ يَعقِلَ من اللغة بمقدارِ ما لا يُزيلُ معانِيَ الأخبار عن سَنَنِها، ويَعْقِلُ من صناعةِ الحديث ما لا يُسند موقوفًا أو يَرْفَع مُرْسَلًا أو يُصَحِّفُ اسمًا.

ـ والعِلْمُ بما يُحيلُ من معاني ما يَرْوِي: هو أَنْ يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدَّى خبرًا أو رواهُ من حفظه، أو اختصره، لم يُحِلْهُ[2] عن معناهُ الذي أطلقه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى معنًى آخر.

ـ والمُتَعَرِّي خبرُه عن التدليس: هو أن يكون الخبرُ عن مثل مَنْ وصفنا نَعْتَه بهذه الخصال الخمسِ، فيرويَهُ عن مثلِه سماعًا حتى ينتهيَ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. / ص٨٠/

---

(١) يريد ابن حبَّان أن التعديل للراوي يجب أن يكون من علماء الحديث، الذين مَارَسوا صِناعته، وعَرفوا دقائق الرِّواية، ونَقَدُوا الرواة على الميزان الصحيح في الجرح والتعديل. وأن ليس يكفي تعديل المُعَدِّلين الذين كانوا في العصور السابقة يُعَدِّلون الشهود للقضاة، إذ «ليس كل مُعَدِّل من هؤلاء يعرف صناعة الحديث». (شاكر)

(٢) «يحله» بالحاء المهملة، ووضع تحت الحاء في ح حاء صغيرة هكذا «ح»، أمارة على التوثق من أنها بالمهملة. وهذا هو الموافق لعباراتهم، فمثلا: يقول ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٨٩): «فإن لم يكن عالمًا عارفًا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرًا بما يحيل معانيها»، إلخ. وفي م «يخله»، بنقطة فوق الخاء. وأنا أراها خطأ، وإن كان المعنى صحيحًا. (شاكر).

ولعلَّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسْبِيجَابَ[١] إلى الإسكندرية[٢]. ولم نَرْوِ في كتابنا هذا إلا عن مِئَة وخمسين شيخًا أَقَلَّ أو أكثر. ولعلَّ مُعَوَّلَ كتابنا هذا يكونُ على نحو من عشرين شيخًا ممن أَدَرْنا السُّنن عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشَّرائط التي وَصَفْناها.

وربمَّا أَروي في هذا الكتاب وأَحْتَجُّ بمشايخَ قد قَدَح فيهم بعضُ أئمتنا، مثل «سِمَاكِ بن حَرْبٍ»، و «داودَ بنِ أبي هِنْدٍ»، و «محمد بن إسحاقَ بن يَسَار»، و«حمَّاد بن سَلَمَة»، و«أبي بكر بن عَيَّاش»، وأضْرابِهم ممن تَنكَّبَ عن رواياتهم بعضُ أئمتنا، واحتجَّ بهم البعضُ. فمن صَحَّ عندي منهم، بالبراهين الواضحة، وصِحَّة الاعتبار على سبيل الدِّين، أنه ثقةٌ احْتَجَجْتُ به، ولم أُعَرِّجْ على قولِ مَنْ قَدَح فيه، ومَنْ صَحَّ عندي، بالدلائل النَّيِّرة، والاعتبار الواضح على سبيل الدِّين، أنه غيرُ عدلٍ -: لم أحْتَجَّ به، وإن وَثَّقَهُ بعضُ أئمتنا.

وإنِّي سأُمَثِّلُ واحدًا منهم وأتكلَّم عليه، ليستدركَ به المَرْءُ من هو مثلُه.

(١) هكذا رُسمت في (م، ح) بالباء بعد السِّين. ولكن السَّمعاني في الأنساب (في الورقة ٣٤)، وتبعه ابن الأثير في اللباب ١: ٤٤، وياقوت في البلدان ١: ٢٣٠، رسموها بالفاء بعد السين «إسفيجاب»، وضبطوها كتابةً «بكسر الفاء»، ولم يذكروا فيها قولا آخر أنها بالباء. ولكنا رأيناها كثيرًا في الكتب بالباء، وأظن أن أصلها الباء الفارسية، التي تُكتب بثلاث نقط من تحت، وهي قريبة النُّطق من الفاء، وأما الألف في أولها، فقد ضبطها السمعاني وابن الأثير بالكسر، وضبطها ياقوت بالفتح، وقال ياقوت: «وهي اسم بلدة كبيرة من أعيان بلاد ما وراء النهر، في حدود تركستان». (شاكر).

قلت: وهي إحدى مدن الشرق الإسلامي، مدينة ثغرية، ودار رباط للمسلمين، وتُسمَّى اليوم «إسبيجاب»، وتقع شمال إقليم «الشاش» على الضفة اليمنى لنهر سيحون، جنوب جمهورية «كازاخستان» حاليًا، ومن أكبر مدنها التي تقع على طريق الحرير العظيم. وانظر مقالا مطولًا عنها بعنوان: «الدور السياسي والحضاري لمدينة «إسبيجاب» منذ العصر الساماني حتى الغزو المغولي (٢٦١- ٦١٧هـ/ ٨٧٤- ١٢٢٠م) لهنية بهنوس عبد ربه نصر، «مجلة المؤرخ العربي» ج١، عدد٢٧، سنة ٢٠١٩، ص ص ١٤٥-٢٠٧ .

(٢) قال الحافظ الذهبي مُعَلِّقًا: (كذا فلتكنِ الهممُ، هذا مَع مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الفِقْهِ، وَالعربيَّةِ، والفضَائِلِ الباهرَة، وَكَثْرَة التَّصَانِيف) «سير أعلام النبلاء» للذهبي، ١٦/ ٩٤.

كأنَّا جئْنا إلى «**حمَّاد بن سَلَمَة**» فمثَّلناه، وقلنا لِمَنْ ذَبَّ عمَّن تَرَكَ حديثَه: لِمَ استحق «حمَّاد بن سَلَمَة» تَرْكَ حديثِهِ؟

وكان رحمه الله ممن رَحَلَ، وكَتَبَ، وجَمَعَ، وصَنَّفَ، وحَفِظَ، وذَاكَرَ، ولَزِم الدِّينَ والوَرَع الخفيَّ والعبادةَ الدائمة، والصلابةَ في السُّنَّة، والطَّبْقَ على أهل البِدع، ولم يَشُكَّ عَوَامُّ أهل البصرة أنه كان مُستجابَ الدَّعوة، ولم يكنْ في البصرة في زمانِه أحدٌ ممن نُسِبَ إلى العلم يُعَدُّ من البُدَلاءِ[1] غيرُه ؟

فمن اجتَمع فيه هذه الخصال لِمَ استَحقَّ مجانبةَ روايته؟

فإنْ قال: لمخالفته الأقرانَ فيما رَوَى[2] في الأحايين[3].

يُقال له: وهلْ في الدنيا مُحَدِّثٌ ثقةٌ لم يخالف الأقرانَ في بعض ما روى؟ فإن استحقَّ إنسانٌ مجانبةَ جميعَ ما رَوى بمخالفته الأقرانَ في بعض ما يَرْوِي لاستحقَّ كلُّ مُحدِّثٍ من الأئمة المَرْضِيين أن يُتْرك حديثُه، لمُخالفتهم أقرانَهم في بعض ما رَوَوا.

فإن قال: كان حمَّادٌ يخطئ.

يُقال له: وفي الدنيا أحدٌ - بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ- تعرَّى عن الخطأ؟ ولو جاز تركُ حديثِ مَن أخطأ لجازَ تركُ حديثِ الصحابة والتابعين ومَن بعدَهم من المُحَدِّثين؛ لأنهم لم يكونوا بمعصومين.

---

(١) وكذا قال شهاب بن معمر البلخي: «كان حماد بن سلمة يُعدُّ من الأبدال»، «تاريخ الإسلام» للذهبي، ١/ ١٤٧، ومعنى (البُدَلاءِ) وصف لأهل الصلاح كثيرًا ما يستعمل في كلام أبي حاتم الرازي وابنه -ومن ينقل عنه- كثير، كما يُرى ذلك مبثوثًا في كتاب الجرح والتعديل، قال مُوسَى بنُ هَارُونَ: سُئِلَ أحمد: أَيْنَ نَطلُبُ البُدلاَءَ؟ فَسَكَت، ثُمَّ قال: «إِنْ لَمْ يَكُنْ مِن أَصْحَابِ الحديث، فَلاَ أَدرِي». «سير أعلام النبلاء» للذهبي، ١١/ ٢١٥.

(٢) في م «رووا»، وما هنا هو الصواب، الموافق لما في «ح». (شاكر).

(٣) في المطبوع: الأحاديث وما أثبت من تحقيقه لـ «صحيح ابن حبَّان» ، ١/ ١١٤.

فإن قال: حمَّاد قد كثر خَطَؤه؟

يُقال له: إنَّ الكثرة اسمٌ يشتمل على مَعَانٍ /ص٨١/ شتَّى، ولا يستحقُّ الإنسانُ تركَ روايته حتى يكون منه من الخطأ ما يَغْلِبُ صوابَه، فإذا فَحُشَ ذلك منه، وغَلَب على صوابه، استحق مُجَانبةَ روايتِهِ.

وأما مَن كَثُرَ خَطَؤه[1]، ولم يَغْلب على صوابه، فهو مقبولُ الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحقَّ مُجَانَبَةَ ما أخطأ فيه فقط، مثلُ «شَرِيكٍ» و«هُشَيْم» و«أبي بكر بن عَيَّاشٍ» وأضرابِهم كانوا يُخطئون فيُكْثِرون، فروى عنهم، واحتجَّ بهم في كتابه. وحمَّادٌ واحدٌ من هؤلاء[2].

---

(١) في ط «صحيح ابن حبَّان-تحقيق شاكر» ١/ ١١٨: (**خَطَاؤه**) وعلق عليها بقوله «« الخطأ» بالمد، و«الخطء» بسكون الطاء وبالهمزة دون ألف، و«الخطأ» بفتحتين دون مد، كلها جائز، وهو ضد الصواب» .

(٢) ابن حبَّان يُعرِّض في كلامه هنا بالبخاري محمد بن إسماعيل، الإمام صاحب الصحيح. فإن البخاري لم يخرج لحماد بن سلمة في صحيحه إلا متابعة واحدة. قال الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح (ص٣٩٧) في ترجمة حماد «أحد الأئمة الأثبات، إلا أنه ساء حفظه في الآخر. استشهد به البخاري تعليقًا، ولم يخرج له احتجاجًا، ولا مقرونًا، ولا متابعةً، إلا في موضعٍ واحد، قال فيه: «قال لنا أبو الوليد حدثنا حماد بن سلمة» فذكره. وهو في كتاب الرِّقاق. وهذه الصيغة يستعملها البخاري في الأحاديث الموقوفة، وفي المرفوعة أيضًا إذا كان في إسنادها من لا يحتج به عنده».

وقد احتج ابن حبَّان على البخاري بثلاثة رواة أخرج لهم في صحيحه، كانوا يخطئون كما يخطئ حماد، وهم:

أولا: شريك، بفتح الشين المعجمة وكَسْر الراء، وهو «شريك بن عبد الله بن أبي نمر»، من صِغار التابعين، وروى عن سعيد بن المسيب وطبقته. قال الحافظ في مقدمة الفتح (ص٤٠٨): «وثَّقَهُ ابن سعد وأبو داود، وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به». وفي التهذيب ٤: ٣٣٧-٣٣٨: «ذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: ربما أخطأ». وقد أشرنا في المقدمة، فيما مضى (ص٢١)، إلى أن كاتب القطعة الأولى من كتاب ابن حبَّان، وهي التي نرمز لها بالحرف (م)، كان يكتب فوق أسماء بعض الرواة رموز من أخرج لهم من أصحاب الكتب السِّتَّة وغيرها. وقد أخطأ في هذا الموضع، فكتب فوق اسم «شريك» الحروف (م خت٤) وهي رموز: صحيح مسلم، والبخاري تعليقًا، والسنن الأربعة. فهذا خطأ يقينًا؛ لأن هذه رموز «شريك بن عبد الله بن أبي شريك النخعي القاضي»، والبخاري لم يخرج له شيء موصولا، لا أصلا ولا متابعة. فلا يصح أن يطلق عليه أنه «روى عن شريك واحتج به في كتابه»، لتقوم عليه الحجة من ابن حبَّان. إنما المُراد قطعًا ما أشرنا إليه، وهو «شريك بن عبد الله بن أبي نمر»، فهو الذي أخرج له الشيخان: البخاري ومسلم.

ثانيًا: هشيم، بالتصغير، بن بشير، بفتح الباء وكسر الشين المُعجمة. وهو ثقة روى عنه مالك وشعبة =

فإن قال: كان حمَّادٌ يُدَلِّس.

يقال له: فإن قتادةَ وأبا إسحاقَ السَّبِيعِيَّ وعبدَ الملك بن عُمَيْر وابن جريج والأعمشَ والثَّوْرِيَّ وهُشَيْمًا، كانوا يُدلِّسون، واحتَجَجْتَ بروايتهم! فإنْ أَوْجَبَ تدليسُ حمَّادٍ في روايته تَرْكَ حديثه -: أوْجَب تدليسُ هؤلاء الأئمة تركَ حديثِهم.

فإن قال: يَرْوِي عن جماعةٍ حديثًا واحدًا بلفظٍ واحدٍ من غير أن يُمَيِّز بين ألفاظهم.

يقال له: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ والتابعون يؤدُّون الأخبارَ على المعاني بألفاظٍ متباينة. وكذلك كان حمَّاد يفعلُ، كان يَسمع الحديثَ عن أيوبَ وهشامٍ وابن عونٍ ويونسَ وخالدٍ وقتادةَ عن ابن سِيرين، فيتَحَرَّى المَعْنَى، ويجمعُ في اللفظ. فإن أوجب ذلك منه تركَ حديثِهِ أوجب ذلك تركَ حديث «سعيد بن المُسَيَّب» و«الحسن» و«عطاء» وأَمثالِهم من التابعين؛ لأنهم كانوا يفعلون ذلك.

بل الإنصاف في النَّقَلَةِ الأخبار استعمالُ الاعتبار فيما رَوَوْا.

❁ ❁ ❁

= والثوري، وهم أكبر منه، وهو أحد الأئمة، مُتَّفَقٌ على توثيقه، أخرج له أصحاب الكتب الستة، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال «كان مدلسًا». وقال الحافظ في مقدمة الفتح (ص ٤٤٩): «وروايته عن الزهري خاصة لينة عندهم».

ثالثًا: أبو بكر بن عيَّاش، أخرج له البخاري، ولم يخرج له مسلم إلَّا شيئًا في مقدمة صحيحه. قال أحمد: «ثقة، وربما غلط»، وقال ابن حبَّان: «اختلفوا في اسمه، والصحيح أن اسمه كنيته. وكان من العُبَّاد الحُفَّاظ المُتقنين، وكان يحيى القطان وعلي بن المديني يُسِيئان الرأي فيه، وذلك أنه لما كبر ساء حفظه، فكان يهم إذا روى. والخطأ والوهم شيئان لا ينفك عنهما البشر، فمن كان لا يكثر ذلك فلا يستحق ترك حديثه بعد تقدم عدالته».

وهذه التراجم تُؤيِّد ما أشرنا إليه، من أن ابن حبَّان يعرض في هذا الموضع بالبخاري، لا بغيره. ويزيده توكيدًا أنه عرض به في ذلك، في كتاب آخر من كتبه. فقد نقل الحافظ في التهذيب ٣: ١٣ - ١٤ نحو هذا، قال: «وقد عرض ابن حبَّان بالبخاري، لمجانبته حديث حماد بن سلمة، حيث يقول: لم يُنصف من عدل عن الاحتجاج به إلى الاحتجاج بفليح وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار» **(شاكر)**.

وإنِّي أمثل للاعتبار مثالًا يُستدرَك به ما ورَاءه:

كأنَّا جئنا إلى «**حمَّاد بن سلمة**» فرأيناه رَوَى خبرًا عن أَيُّوبَ عن ابن سِيرِينَ عن أبي هُرَيْرَةَ عن النَّبِيِّ ﷺ، لم نجد ذلك الخبرَ عند غيره من أصحاب أيوب. فالذي يلزمنا فيه التوقُّفُ عن جَرْحه والاعتبار بما رَوَى غيرُه من أقرانه. فيجب أن نبدأ فننظرَ هذا الخبر: هل رواه أصحاب حمَّاد عنه، أو رجلٌ واحد منهم وحدَه؟ فإن وُجد أصحابُه قد رَوَوْه عُلم أن هذا قد حدَّث به حمَّاد، وإن وُجد ذلك من رواية ضعيفٍ عنه أُلْزِقَ ذلك بذلك الراوي دونَه.

فمتى صَحَّ أنَّه رَوَى عن أيوب ما لم يُتَابَع عليه، يجب أن يُتَوقَّف فيه ولا يُلْزَقَ به الوَهَنُ بل يُنظر: هل رَوَى أحدٌ هذا الخبرَ من الثقاتِ عن ابن سيرينَ غيرُ أيوب؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ يَرْجِع إليه. وإن لم يوجد ما وصفنا، نُظر حينئذ: هل رَوَى أحدٌ هذا الخبر عن أبي هريرة غيرُ ابن سيرين من الثقات؟ فإن وُجد ذلك عُلم أن الخبر له أصلٌ. وإن وُجِد ما قلنا، نُظر: هل روى أحد هَذَا الْخَبَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ غير أبي هريرة؟ فإنْ وُجِد ذلك صَحَّ أنَّ الخبر له أَصلٌ. ومتى عُدِمَ ذلك، والخبَرُ في نفسِه يخالفُ الأُصولَ الثلاثةَ، عُلِم أنَّ الخبر موضوعٌ لا شكَّ فيه، وأنَّ ناقلَه الذي تفرَّد به هو الذي وَضَعه. /ص٨٢/

هذا حكم الاعتبار بين النَّقَلَة في الرِّوايات.

❁❁❁

وقد اعتبرنا حديث شيخٍ شيخٍ على ما وصفنا من الاعتبار، على سبيل الدِّين.

فمن صَحَّ عندنا منهم أنه عدلٌ احتججْنا به وقَبِلْنا ما رواه، وأدخلناه في كتابنا هذا.

ومن صَحَّ عندنا أنه غيرُ عدلٍ، بالاعتبار الذي وصفناه، لم نحتَجَّ به،

وأدخلناه في كتاب (**المجروحين من المُحَدِّثين**)، بأحد أسباب الجرح؛ لأن الجرح في المجروحين على عشرين نوعًا، ذكرناها بفصولها في أوَّل (كتاب المجروحين) بما أرجو الغُنْيَةَ فيها لِلْمُتَأَمِّلِ إِذَا تَأَمَّلَهَا، فَأَغْنَى ذَلك عن تكرارها في هذا الكتاب.

❁ ❁ ❁

❁ **وأما الأخبار، فإنها كلَّها أخبارُ آحاد**[1]؛ لأنه ليس يوجدُ عن النبي ﷺ خبرٌ من رواية عَدْلَيْن، رَوَى أحدُهما عن عَدْلَيْن، وكل واحد منهما عن عَدْلَيْن، حتى ينتهي ذلك إِلى رسُول اللَّه ﷺ.

فلما استحال هذا وبَطَلَ، ثَبَتَ أن الأخبار كلَّها أخبارُ الآحاد. وأن مَنْ تَنكَّب عن قبول أخبار الآحاد فقد عَمَد إلى ترك السُّنن كلِّها، لعدم وجود السُّنن إلا من رواية الآحاد.

وأما قبول الرَّفعِ في الأخبار: فإنَّا نقبلُ ذلك عن كل شيخٍ اجتمع فيه الخِصَال الخمسُ التي ذكرتُها.

فإن أرسل عدلٌ خبرًا وأسنده عدلٌ آخرُ، قبلنا خبر من أسْنَد؛ لأنه أتَى بزيادةٍ حَفِظَها ما لم يَحْفَظ غيرُه ممن هو مثلُه في الإتقان. فإن أرْسَلَهُ عدلانِ وأسْنَده عدلانِ، قُبِلَتْ روايةُ العدلين اللذَيْن أسنداه، على الشرط الأوَّل. وهكذا الحكمُ فيه، كَثُرَ العددُ فيه أو قَلَّ. فإن أرسله خمسةٌ من العدول وأسنده عدلانِ، نظرتُ حينئذٍ إلى من فوقَه بالاعتبار، وحكمتُ لمن يَجِبُ.

كأنَّا جئنا إلى خبرٍ رواة نافعٌ عن ابن عمر عن النبي ﷺ اتَّفق مالكٌ،

(١) في المطبوعة: «الآحاد» وما أثبته من «صحيح ابن حبَّان» ١/ ١١٨.

وعُبيد الله [بن عمر][(١)]، ويحيى بن سعيد، وعبد الله بن عَوْن، وأيوب السَّخْتِياني، عن نافع عن ابن عمر، ورفَعوه، وأرسله أيوبُ بن موسى، وإسماعيل/ ص٨٣/ بن أُمية، وهؤلاء كلُّهم ثقاتٌ، أو أسند هذَان وأرْسَل أولئك، اعتبرتُ فوقَ نافعٍ: هل رَوَى هذا الخبرَ عن ابن عمر أحدٌ من الثقات غيرُ نافعٍ مرفوعًا أو مَنْ فوقَه؟ على حَسَب ما وصفنا. فإذا وُجد قَبِلْنا خبرَ من أتَى بالزيادة في روايته، على حَسَب ما وصفنا.

وفي الجملة: يجب أن يُعتبر العدالةُ في نَقَلَة الأخبار، فإذا صحَّت العدالةُ في واحدٍ منهم قُبِل منه ما رَوَى من المُسنَد وإن أوقفه غيرُه، والمرفوعِ وإن أرسله غيرُه من الثقات. إذ العدالةُ لا توجب غيرَه، فيكونُ الإرسالُ والرفعُ عن ثقتين مقبولين[(٢)]، والمسنَدُ والموقوفُ عن عدلين يُقبلانِ على الشرط الذي وصفناه.

❁❁❁

❁ وأما زيادةُ الألفاظ في الرِّوايات:

فإنَّا لا نقبل شيئًا منها إلا عَمَّن كان الغالبُ عليه الفقهَ، حتى يُعلمَ أنه كان يروي الشيء ويَعلمُه، حتى لا يُشَكَّ فيه: أنه أزاله عن سَنَنِه، أو غَيَّره عن معناه، أَوْ لا؟ لأنَّ أصحابَ الحديث الغالبُ عليهم حفظُ الأسامي والأسانيد، دون المتون، والفقهاءُ الغالبُ عليهم حفظُ المتون وأحكامِها وأداؤها بالمعنَى، دون حفظ الأسانيد وأسماء المُحدِّثين.

---

(١) زيادة من ح. (شاكر).

(٢) «مقبولين»: خبر «يكون»، لا صفة «ثقتين». وفي م «مقبولان»، وهو لحن. (شاكر).

فإذا رَفَع مُحَدِّثٌ خبرًا، وكان الغالبُ عليه الفقهَ، لم أقبل رَفْعَه إلا من كتابِه؛ لأنه لا يَعلم المسنَد من المرسَل، ولا الموقوفَ من المنقطع، وإنما همَّتُه إحكامُ المتن فقط.

وكذلك لا أقبل عن صاحب حديثٍ حافظٍ متقنٍ أتَى بزيادة لفظةٍ في الخبر؛ لأن الغالبَ عليه إحكامُ الإسناد وحفظُ الأسامي، والإغضاءُ عن المتون وما فيها من الألفاظ، إلا من كتابِه.

هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ.

❁ ❁ ❁

❁ وأما المُنْتَحِلُونَ المَذَاهبَ من الرُّواة:

مثلَ الإرجاءِ والتَّرَفُّضِ، وما أشبههما، فإنَّا نحتج بأخبارهم، إذا كانوا ثقاتٍ، على الشرط الذي وصفناه، ونكِلُ مذاهبَهم وما تقلَّدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا، إلا أن يكونوا دُعاةً إلى ما انتَحلوا. فإن الداعيَ إلى مذهبه والذابَّ عنه حتى يصيرَ إمامًا فيه، وإن كان ثقةً، ثم روينا عنه، جعلنا للأتْباع لمذهبه طريقًا، وسوَّغنا للمتعلِّم الاعتمادَ عليه وعلى قوله. فالاحتياطُ تركُ رواية الأئمة الدُّعاةِ منهم[1]، والاحتجاج بالرُّواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه.

---

(١) **أقولُ**: لا وجه لترك الاحتجاج بالدَّاعية الثِّقة. وما قاله الإمام ابن حِبان هنا لا يصلح وجهًا؛ فإن العُمدة في الرواية على الثقة والتَّحرُّز عن الكذب مع الإتقان، فإذا تحققت هذه في راوٍ وكان داعية وتُرِكَ حديثه فلعلَّه يكون قد روى حديثًا ثابتًا وليس عند غيره من الرُّواة، فتضيع عنَّا سُنَّة نحن أحوج إلى حِفظها. فلو جَعَل ابن حِبان الشَّرط فيه: أن لا يروي ما يشهد لبدعته لكان أَقرب للصَّواب لموضع التُّهمة. ولو أَنَّ الأولى بالقبول خلافه أَيضًا، فإن فرض كلامنا في الرَّاوي الثقة الضابط المُتحرِّز من الكذب.

والذي أراه والله أعلم: أنَّ الرَّاوي ما كان ثقة ضابطًا متحرزًا من الكذب لا يجوز تَرْكُ روايته مهمَا كان مُبتدعًا، إلَّا إنْ كانت بدعتُه تُخْرِجُه عن وَصْفِ الإسلام بإنكار معلومٍ من الدِّين بالضَّرورة.

وهذا أعدلُ المَذَاهب والحَمْدُ لله. (شاكر). **قلت**: وهذا التفصيل من نفائس الفوائد الحديثية .

ولو عَمَدْنا إلى ترك / ص٨٤/ حديث الأعمش، وأبي إسحاق، وعبد الملك ابن عُمير، وأضرابِهم، لما انْتَحَلُوا، وإلى قَتَادَةَ، وسعيد بن أبي عَرُوبَةَ وابن أبي ذِئْبٍ، وأشباههما، لِمَا تَقَلَّدُوا، وإلى عُمر بن ذَرٍّ، وإبراهيم التَّيْمِي، ومِسْعَرِ [بن كِدَامٍ][1]، وأقرانِهم لِمَا اختاروا، فتركْنا حديثَهم لمذاهبهم، لكان ذلك ذريعةً إلى ترك السُّنن كُلِّها حتى لا يَحْصُلَ في أيدينا من السُّنن إلا الشيءُ اليسير.

وإذا استعملنا ما وصفْنا أَعَنَّا على دَحْضِ السُّنن وطَمْسِها. بل الاحتياطُ في قبول روايتهم الأصلُ الذي وصفناه، دون رفض ما رَوَوْا جملةً.

❁ ❁ ❁

❁ وأما المُخْتَلِطُون في أواخر أعمارهم:

مثل الجُرَيْرِي، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وأشباههما، فإنَّا نَروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتجُّ بما رَوَوْا إلا أَنَّا لا نعتمدُ من حديثهم إلا على ما روى عنهم الثقاتُ من القُدَماءِ، الذين نعلمُ أنهم سمعوا منهم قبلَ اختلاطهم، أوْ ما وافقُوا الثقاتِ في الرواياتِ التي لا نشكُّ في صحتها وثبوتِها من جهةٍ أُخرى؛ لأن حُكْمَهُم، وإن اختلَطُوا في أواخر أعمارهم، وحُمِلَ عنهم في اختلاطهم، بعد تقدُّم عَدَالتِهم، حُكْمُ الثقةِ إذا أخطأ: أن الواجبَ تركُ خَطَائِه[2] إذا عُلِمَ، والاحتجاجُ بما يعلم أنه لم يخطئ فيه، وكذلك حكمُ هؤلاء: الاحتجاجُ بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا ممَّا رَوَى عنهم القدماء من الثقات، الذين كان سماعُهم منهم قبلَ الاختلاطِ سواءً.

❁ ❁ ❁

(١) زيادة من (ح) . (شاكر).

(٢) أثبتناها على رسم (م) وفي (ح) خطأه ، وكل صحيح (شاكر).

◉ وأما المُدَلِّسون الذين هم ثقاتٌ وعدولٌ:

فإنَّا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بَيَّنُوا السماعَ فيما رَوَوْا مثل الثَّوْري، والأعمش، وأبي إسحاق، وأضرابهم من الأئمة المُتقنِين، وأهلِ الـوَرَع في الدِّين. لأنَّا متى قَبِلنا خَبَر مُدَلِّس لم يُبَيِّنِ السَّماعَ فيه، وإن كان ثقةً، لَزِمَنا قبولُ المَقَاطِيع والمَراسِيل كلِّها، لأنه لا يُدْرَى: لعل هذا المدلِّس دَلَّسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ /٨٥/ يَهِي الخبَرُ بذكره إذا عُرِف. اللهمَّ إلا أن يكون المُدَلِّس يُعْلَمُ أنه ما دَلَّس قطُّ إلا عن ثقةٍ. فإذا كان كذلك قُبِلَتْ روايتُه، وإن لم يُبَيِّن السماعَ.

وهذا ليس في الدنيا، إلا سفيان بن عُيَيْنَة وحدَه، فإنه كان يدلِّس ولا يدلِّس إلا عن ثقة مُتْقِنٍ، ولا يكاد يُوجد لسفيانَ بن عُيينة خبرٌ دلَّس فيه إلا وُجِدَ الخَبَرُ بعينه قد بَيَّن سماعَه عن ثقةٍ مثلِ نفسهِ.

والحكمُ في قبول روايته لهذه العلةِ، وإن لم يُبَيِّن السماعَ فيها، كالحكم في رواية ابن عباس، إذا رَوَى عن النبي ﷺ ما لم يَسمع منه.

وإنما قبلنا أخبارَ أصحاب رسول اللَّه ﷺ مَا رَوَوْهـا عن النبي ﷺ، وإن لم يُبَيِّنُوا السماعَ في كل ما رَوَوْا وبيقينٍ نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر، ورواه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غير ذكر ذلك الذي سمعه منه؛ لأنهم رضي الله عنهم، وقد فَعَل كلّهم أئمةٌ سادةٌ قادةٌ عدولٌ، نَزَّهَ الله جل وعلا أَقْدَارَ أصحاب رَسُولِ اللَّه ﷺ عن أن يَلْزَقَ بهم الوَهَنُ.

وفي قوله ﷺ: «**أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهدُ منكم الغائبَ**»، أعظمُ الدليل على أنَّ الصحابةَ كلّهم عدولٌ ليس فيهم مجروحٌ ولا ضعيفٌ إذ لو كان فيهم أحدٌ غيرُ عدلٍ لَاسْتَثْنَى ﷺ في قوله: «أَلَا لِيبلِّغْ فلانٌ وفلانٌ منكمُ الغائبَ». فلما أجملهم في الذِّكر بالأمر بالتبليغ مَنْ بعدَهم، دلَّ ذلك على أنهم كلّهم عُدول. وكفَى بمن عدَّله رسول الله ﷺ شرفًا.

فإذا صحَّ عندي خَبرٌ من رواية مدلِّسٍ أنه بَيَّن السماعَ فيه، لا أبالي أن أذكرَه من غير بيان السماعِ في خبره، بعد صحته عندي، من طريق آخر.

❁ ❁ ❁

❁ وإنا نُمْلي بعد هذا التقسيم وذكر الأنواع، ووصفَ شرائطِ الكتاب، قسمًا قسمًا، ونوعًا نوعًا، بما فيه من الحديث، على الشرائط التي وصفناها في نَقْلِها: من غير وجود قطع في سَنَدها، ولا ثُبوت جَرْحٍ في ناقليها، إن قَضَى الله ذلك وشاءه. وأتَنكبُ عن ذكر المُعَاد فيه، إلا في موضعَيْن: إما لزيادة لفظةٍ لا أجِدُ منها بُدًّا، أو للاستشهاد به على معنًى في خبرٍ ثانٍ، فأما في غير هاتَيْن الحالتين فإني أتنكَّبُ ذكرَ المُعَاد في هذا الكتاب.

جعلنا الله ممَّن أسَبْل عليه جَلابيب السَّتْر في الدنيا، واتَّصل ذلك بالعفو عن جناياته في العُقْبَى. إنه الفعَّال لما يُريد). وانتهى كلام أبي حاتم رحمه الله تعالى.

كتبه

أحمد محمد شاكر

عفا الله عنه بمنه

❁ ❁ ❁

تم بحمد اللَّه

الخاتمة

وتشتمل على التوصيات الآتية:

أولا: الحثُّ على نَشْر تُراث المحققين الكبار، ممن كان لهم دور بارز في النهضة التراثية فيما يتعلق بالسُّنة النبويَّة، توثيقًا وشرحًا ودفاعًا، من مؤلفات ومقالات، خاصةً تلك التي كانت بالدَّوريات النَّادرة .

ثانيًا: الحثُّ على نشر مؤلَّفات الإمام ابن حبَّان التي لم تُنْشَر من قبل، أو التي في حكم المفقود، والبحث عنها في المكتبات العامة والخاصة، وكذا التي نُشِرتْ ولم تَلْق العناية اللائقة بها.

ثالثًا: إثراء المكتبة الحديثية بالدِّراسات عن ابن حبَّان ومؤلفاته خاصة الصحيح ، والثقات والمجروحين، لا سيما في المباحث التي هي دائمًا محل خلاف مثل تساهله في التصحيح وتوثيقه للرّواة .. إلخ.

⊙⊙⊙

المصادر والمراجع

١- «**الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**»: الزركلي، خير الدين، ت ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢ م .

٢- «**البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**»: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م، ٩مج.

٣- «**تاج التراجم**»: أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٣ هـ –١٩٩٢م.

٤- «**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، حققه وضبط نصه وعلَّق عليه بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، ١٧ مج .

٥- «**تاريخ دمشق**»: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥م، ٨٠مج بالفهارس).

٦- «**تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**»: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، ومراجعة: علي محمد البجاوي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر – ١٩٦٧م، ٤ مج .

٧- «**تذكرة الحفاظ**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، ط١ ١٣٧٤، ٤مج .

٨- «**التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**»: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، تحقيق شريف بن صالح التشادي، ط١ ، وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية بقطر، ١٤٢٥هـ = ٢٠١٤م .

٩- « **تكشيف نصوص التراث العربي والأجنبي** »: كمال عرفات نبهان، الإسماعيلية : مكتبة الإمام البخاري ، ط٢، ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

١٠- « **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**»: عبد الرحمن المعلمي اليماني، ت١٣٨٦هـ=١٩٦٦م، مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، بيروت : المكتب الإسلامي ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ، ١ – ٢ مج .

١١- «**التوضيح لشرح الجامع الصحيح**»: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، وزاره الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م، ٣٦ مج بالفهارس .

١٢- «**الجامع الصَّحيح وهو سُنن الترمذي**»: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، بتحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، الجزآن الأول والثاني، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده بالقاهرة، ط١، ١٣٥٦هـ - ١٣٥٩هـ/ ١٩٣٧ - ١٩٤٠م.

١٣- «**الجامع الكبير: سنن الترمذي**» : أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ)، بتحقيق شعيب الأرناؤوط، وآخرين، ط١ مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م، ٦مج .

١٤- «**جمهرة مقالات العلامة أحمد محمد شاكر**»: عبد الرحمن بن عبد العزيز العقل ، دار الرياض بالجيزة - مصر ، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م ، ٢مج .

١٥- «**الجواهر المضية في طبقات الحنفية**» : عبد القادر بن محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي محي الدين أبو محمد، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر ط١ ، سنة ١٤١٣ = ١٩٩٣، ٥ مج .

١٦- «**دور الهند في نشر التراث العربي**»: حفظ الرحمن الإصلاحي، كتاب العربية؛ رقم ٢١، ١٤٣٢هـ = ٢٠١١م..

١٧- «**سلم الوصول إلى طبقات الفحول**» : مصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق محمود الأرناؤوط، إرسيكا ، إسطنبول، ٢٠١٠م .

١٨- «**سِيَر أعلام النبلاء**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرناؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٩، سنة ١٤١٣هـ، ٢٨ مج .

١٩- «**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**»: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م، ١١ مج.

٢٠- «**صحيح ابن حبَّان بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي**»: الأمير علاء الدين علي بن بَلَبَان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) ، تحقيق أحمد شاكر، القاهرة: دار المعارف، ط١، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م، ج١ .

٢١- «**صحيح ابن حبَّان بترتيب ابن بَلَبَان**»: الأمير علاء الدين علي بن بَلَبَان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط ، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ١٨ مج، بالفهارس .

٢٢- «**صحيح ابن حبَّان: المُسند الصَّحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قَطْعٍ في سَنَدِها، ولا ثُبُوت جَرْحٍ في ناقليها**»: محمد بن حبَّان بن أحمد بن حبَّان البُستي (ت ٣٥٤هـ) ، بتحقيق : محمد علي سونمر، وخالص آي ديمير ، وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية بقطر، سنة ١٤٣٣ = ٢٠١٢م ، في ٨ مج بالفهارس.

٢٣- «**الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**»: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ، مكتبة القدسي ط١، ١٣٥٣هـ ـ ١٣٥٥هـ = ١٩٣٤ـ ١٩٣٧م، ١٢ ج.

٢٤- «**طبقات الشافعية الكبرى**» : تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ، ١٠ مج .

٢٥- «**الفهرس الوَصْفي لمطبوعات دائرة المعارف العثمانية**»: إعداد: عظمت الله الندوي، وسيد أحمد زكريا الندوي، بإشراف السيد عمر الهاشمي، حت إدارة البروفيسور محمد مصطفى شريف. ط الدائرة بالهند سنة ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

٢٦- «**كشف الظنون**» : مصطفى بن عبد الله القسطنطيني حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، تحقيق بشار عواد معروف ، وأكمل الدين إحسان أوغلو، مؤسسة الفرقان - لندن، ط١ ، ١٤٤٣هـ = ٢٠٢١م، ١٠ مج بالفهارس .

٢٧- «**كلمة الحق**»: أحمد محمد شاكر ، بتقديم العلامة عبد السلام هارون ، دار الكتب السَّلفية (السُّنَّة حاليًّا) بالقاهرة ، ط١ سنة ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

٢٨- «**لسان الميزان**»: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢ م، ١٠ج .

٢٩- «**مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، مع محاضرة عن التصحيف والتحريف**»: محمود محمد الطناحي (ت ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م)، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٤م .

٣٠- « **المُسْند** »: **أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)**، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر ، القاهرة : دار المعارف للطباعة والنشر بمصر ، ط١ ، ١٣٦٥- ١٣٧٦هـ = ١٩٤٦- ١٩٥٦م . ١- ١٥ ج .

٣١- «**المُسْند**»: لأحمد بن حنبل، في ٤٥ مجلدًا ، بالإضافة لـ ٥ مج للفهارس، بمساعدة فريق يعاونه، طبعة مؤسسة الرِّسالة، سنة ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م . ثم طبعه ثانية في ٥٢ مجلدًا .

٣٢- «**معجم المطبوعات العربية في شبه القارة الهندية**» أحمد خان ط الرياض ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٣٣- «**المعجم المُختصّ بالمحدثين**» : شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق بالطائف، ط١، سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٣٤- «**معجم المطبوعات العربية والمعربة**»: يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.

٣٥- «**المعجم المختص بالمُحَدِّثين**»: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

٣٦- «**مفتاح كنوز السُّنَّة**»: «فنسنك(ت ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩م) ، نقله إلى اللغة العربية محمد فؤاد عبد الباقي ، تقديم محمد رشيد رضا، مطبعة مصر ، ط١ ، ١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م.

٣٧- «**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّان**»: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، حققه ونشره: محمد عبد الرزاق حمزة بـ«المطبعة السلفية»، سنة ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م.

٣٨- «**موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبَّان**»: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الدّاراني - عبده علي الكوشك، دار الثقافة العربية، دمشق، ط١، (١٤١١ - ١٤١٢ هـ) = (١٩٩٠ م -١٩٩٢ م)، ٩مج بالفهارس.

٣٩- ـ «**الوافي بالوفيات**»: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م، ٢٩ مج .

الدَّوريات:

٤٠- «**الدور السِّياسي والحضاري لمدينة (إسبيجاب) منذ العصر الساماني حتى الغزو المغولي (٢٦١-٦١٧هـ/ ٨٧٤- ١٢٢٠م)**: هنية بهنوس عبد ربه نصر، مجلة المؤرخ العربي، ج١، ع ٢٧، سنة ٢٠١٩، ص ص ١٤٥-٢٠٧ .

٤١- «**صَحِيحُ ابنِ حبَّان المُسَمَّى (التقاسيم والأنـواع)**»: أحمد محمد شاكر، المجلة السَّلفية (لصاحبها عبد الفتاح قتلان) ع٣، س١ (جمادى الآخرة سنة ١٣٣٥هـ = أبريل سنة ١٩١٧م، ص ص ٧٦ ـ ٨٥ .

المواقع الإلكترونية:

٤٢- «**حديث الذِّكريات مع الشيخ شعيب الأرناؤوط**»: حوار مع جاسم المطوع، على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=WDGYLDXtHs8

⊙⊙⊙

لمراسلة المجلة على البريد الإلكتروني

journal@alsunan.com

eISSN 2785-8499

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

[الحشر: ٧]

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيس: السعودية: جدة - جامعة الملك عبد العزيز

مبنى رقم ٣٨٣١، ص ب ٢٣٤٢١ - الرمز البريدي ٣٧٩٩.

+966544179454

info@alsunan.com

c4sunah

@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الإلكتروني
journal@alsunan.com

doi

eISSN 2785-8499

9 772785 849006